

### تكامل منهجية البحث السياسي والاعلامى

#### توطئة :

ان اصطلاح System Politique فى الغرب يقابله فى العربية « النسق السياسى » بما يوحى إليه ذلك من فكرة الانتظام الآلى « الميكانيكى » فى ميكانيكا السياسة ، أى تلك تصور الحالة التى تسير عليها المؤسسات السياسية - كما سيأتى تفصيل ذلك فى موضع لاحق - ليس من خلال القواعد الدستورية - وإنما من خلال مدى تأثيرها بالقوى الاجتماعية الفعلية . ويرى الدكتور محمد طه بدوى ان قوى الواقع الاجتماعى فى بمثابة المحرك للمؤسسات السياسية بما يتوافر لهذا القوى من السلطة العليا فى الجماعة والتى تؤثر فى الواقع وتحركه وسوف نتعرض فى تفصيل غير قليل لشرح اطلاحات مثل « الضبط » ، « التحكم الآلى » ديناميكية النظام السياسى أى بما يتسم به النظام بشأن العلاقات بين مؤسساته الرسمية والقوى الاجتماعية من آليه « ديناميكية » حيث اقتبس س.ب فارما - وهو عالم السياسة الهندى الذى ذاعت بحوثه ودراساته فى التحليل الساسى المعاصر من ثنايا تجاربه واتصاله بأقطاب علماء النظرية السياسية المعاصرين أمثال مايكل أو كوشوط وكارل بوبر وأشفياء برلين ، والعديد من الباحثين الذين غلبت على كتاباتهم ومناقشاتهم فى شرح النظرية العامة للمعرفة السياسية بمفهومها الكلاسيكى غير ان فارما بذل جهداً مضنياً لتفسير آراء السلوكيين محاولاً التوفيق بين المنهجين بعين ناقدة ، ولس ظهور علم السياسة فى ثوب جديد ، وضيق الهوة بين تعارض الآراء حول تنظير السياسة فى موائمة وتنسيق بين

الحقائق والقيم والاحاسيس والدوافع من ثانيا تحليل نقدي رائع لآراء ديفيد إيستون وهارولد لاسويل وكابلان وبويتش وسيمون وأبتر والموند وآخرين .

### استحداث استخدام النماذج والمحاكاة :

يقصد بالنموذج بناء فكري يمكن أن يمثل المواقف الاجتماعية والمادية ، ويمكن أن تكون هذه المواقف حقيقية أو افتراضية . وهكذا فإن النموذج يعبر عن المثل الاعلى المراد تحقيقه ، أو النمط الذي يرجى اتباعه . وقد أنشأ أفلاطون ، على طريقته ، نموذجا لدولة مثالية ، كما اعطانا أرسطو نماذج لدساتير يمكن أن تلائم مختلف المجتمعات في مراحل مختلفة من النمو ، ولكن عندما نستخدم المصطلح في النظرية السياسية الحديثة ، فاننا نحاول أن نبعد عنه دلائل القيم الاجتماعية . واننا نعامل النماذج كبنيات فكرية عادية أو أطر ذات طبيعة صارمة ، يمكن أن تساعدنا في تنظيم مجريات تفكيرنا الأساسية وفي توجيه أبحاثنا . وقد يشمل النموذج على العديد من التقسيمات ، والفروض ، والمسلمات والمفاهيم التي تساعد تصنيف البيانات التي تقوم بجمعها خلال البحث ، ثم نحلل البيانات المرتبة ونحدد العلاقة بين مجموعة من البيانات وأخري ، وقد يمكن التعبير عن النموذج بالكلام أو الجداول أو الرسوم ، وثمة تطور نسبي حديث ظهر في العلوم الاجتماعية يتعلق بالنمو المتزايد في استخدام النماذج الرياضية . والنموذج الجيد ، سواء كان رياضيا أو غير ذلك ، هو الذي يساعدنا على فهم الظاهرة التي نكون بصدها . واذا لم يساعدنا النموذج ، فانه يتحتم رفضه ، أو تغييره ، أو اعادة صياغته وتأسيسا - على ذلك - فانه يمكن اعتبار النموذج صالحا ، لانه يمثل الحقيقة تمثيلا صادقا - وهذا شيء نادر الحدوث - ولكن لكونه قادراً على اقتراح أساليب وطرق مختلفة لدراسة المشكلة أو توفير تبصرات نافعة .

والمحاكاة Simulation عبارة عن محاولة لأختبار المظاهر المختارة من النظام ، سواء كان ذلك في معمل أو موقف تجريبي ، وسواء كانت هذه المظاهر حقيقة أو

افتراضية ، ولكون السلوك السياسي ظاهرة شديدة التعقيد في كل الظروف ، فلا يمكن محاكاته . الا في مواقف متعلقة بجماعات صغيرة ، ومن ثم يجب تبسيطه أو تخفيضه من أجل امكانية محاكاته ، وبمقتضى ذلك النظام ، قامت محاولة لترجمة موقف تخيلي يشارك فيه البشر ويتقمصون أنوارا مختلفة ويحاولون أن يتصرفوا تجاه موقف معين كما يتصرف المسؤولون الحقيقيون . وان المواقف المختارة تتعلق بنظرية القرار . أو تحركات الجماعة . ولا يتحتم أن تتم المحاكاة دائما بمساعدة أشخاص حقيقيين . إذ يمكن تجربتها بمساعدة العقول الالكترونية كذلك . والنشاط الالكتروني ذات الملامح الخاصة . وتتعلق المحاكاة بيئية الانسان التي تغذى بالمعلومات الضرورية ، وبعض المحاكاة توجد في ثنانيا العمل البشري لذا اقتصرت المحاكاة على البشر . فيمكن أن تترك بعض الأنوار بدون تحديد، ولكن في حالة استخدام الكمبيوتر ، فإنه يجب تحديد المتغيرات المتعلقة بالموضوع وكذا قواعد القرار ، تحديداً مفصلاً دقيقاً . والمحاكاة لا تختلف كثيرا عن النموذج ، على الرغم أنه قد يصعب مضاهاتها بنموذج شكلي اذا ما كان يشتمل على عناصر حقيقية . ومن جهة أخرى ، فإنه اذا ما نفذت المحاكاة تنفيذا كاملا بواسطة الكمبيوتر ، فلا يوجد ما يمكن تمييزه عن النموذج . إن استخدام النماذج الشكلية ، والمحاكاة والبنيات الرياضية في البحث الساسى في ازدياد مستمر ، فقد أصبحت أعمال هانز سبير ، هارولد جويتزكو ، ريتشارد برودي ، لنكولن بلو مفيد وأخرين جزءاً مهماً من الأدب المتعلق بهذا الموضوع . واذا ما استخدمت المحاكاة كأداة بحث ، فإنها تسمح بمعالجة المتغيرات ، على أساس تجريبي ، في موقف محكوم ، وقد استخدمت المحاكاة بدرجة محددة في صياغة السياسة كوسيلة لاقتراح بدائل سياسية ممكنة ونتائجها ، ولكن لازال الوقت مبكرا لكي نحكم عما إذا كان يمكن أن يتطور إلى إختبار موثوق لاختبار وصياغة النظريات

إن الدافع الأساسي لاستخدام النماذج الشكلية ، والمحاكاة ، والبنى الرياضية في علم السياسة ، على أي حال ، قد انتقل للسياسة من علم الاقتصاد حيث ظهر كامتداد منطقي لاستخدام مفهوم عالم الاقتصاد . وقد قام علماء الاقتصاد ، أو علماء الاقتصاد وعلماء السياسة ، بتطبيق الرياضيات على علم السياسة بشكل نوقمة . من خلال جهود روبرت داهل ، وهو عالم سياسة وتشارلز لندبلوم ، وهو عالم اقتصاد ، يعمل نموذج اقتصادي لصنع القرار السياسي ، كما أن أنتوني داونس . عالم الاقتصاد ، قد أعد نموذج السياسة الديمقراطية الشهير أما هيربرت سيمون الذي تلقى تدريباً رسمياً على الرياضيات فقد ابتكر نمونجا في السلوك الإداري . ومن بين هذه الأعمال ، يستطيع المرء أن يلتقط كتاب أنتوني داونس « نظرية اقتصادية في الديمقراطية » كمثال جيد يوضح كلا من مميزات وحدود المدخل . وكعالم اقتصاد ، استطاع داونس بسهولة أن يبدأ من الفرض الأساسي أن العاملين أو العناصر العاملة تكون منطقية . وفي الحقيقة . حاول داونس أن ينقل مفهوم رجل الاقتصاد عن « الرجل العاقل » الى المجال السياسي . وقد وافق على اعتبار البيئة ديمقراطية اذا كانت تتمتع بالخواص المعروفة للنظام الديمقراطي الحديث مثل حكومة الحزب الواحد أو الحكومة الائتلافية . والانتخابات النورية . حق التصويت للبالغين . صوت واحد لكل رجل . اشراف الأحزاب على الانتخابات . حكومة الاغلبية ... الخ . وقد توقع داونس أن يتصرف الأفراد والجماعات بطريقة محددة . كان يرى أن الأحزاب السياسية ، عبارة عن جماعات من الأشخاص تبحث عن وظيفة من خلال الانتخابات ويتفقون تماماً على اهدافهم وأن الهدف كان الحصول على السلطة . أو إعادة إنتخاب القائمين في السلطة . وقد كان مفترضاً أن كل شخص عاقل وأثاني في نفس الوقت وأن كل أعضاء الأحزاب السياسية يسعون للسلطة لأغراض أنانية وليس لأغراض تتسق ومصالح الغير . واذا حققوا أي شيء للمصالح العام . فيمكن التفاضلي عنه كنتاج جانبي عارض لتابعة المرء لأغراضه الأنانية . وحيث أن صاحب الصوت الفرد كذلك ، يتصرف

بمنطق كما تفعل الأحزاب السياسية ، لتحقيق أهدافه الذاتية فإنه يعرف أنه لا يوجد حزب من الأحزاب يفى بوعدده . وهذا يبعث عنصراً من الشك في الانتخابات ، مما يؤدي الى التنافس على النفوذ ، وعناصر المواصلة والدعاية ، وحتى اعتماد على المبادئ والايديولوجيات من جانب الأحزاب السياسية التي تتولى الاشراف على الانتخابات . وما يحاول داونس أن يفعله هو أن يدخل ملاحظات شائعة في النظام الرياضي ، برغم أنه لا يمكن انكار أن عددا من المشاكل الرئيسية قد أبرزت في العملية التي يمكن أن يجري عليها مزيد من البحث ، وقد أصبح نموذج داونس مرشدا لعدد من الدراسات في العلوم السياسية في العقود الماضية حيث يفضل أن تسبق مناقشة بعض النماذج المحددة والنظريات المبنية على النماذج ببعض الملاحظات الآتية :

#### (أولاً: صعوبة عمل نماذج رياضية في علم السياسة :

هناك مشكلة عمل نماذج منطقية أو رياضية في عالم السياسة وكذا بعض المصاعب المتعلقة بها . ولكي ينجز نموذج منطقي أو رياضي فإن هذه مهمة عالم الرياضة أو عالم المنطق، وكل ما يستطيع عالم الاجتماع عمله هو ان يحاول تطبيق هذه النماذج في صورة استقصاء . واذا ما أراد عالم السياسة أن يصيغ نموجاً . فإنه يكون في نواقح كمن يحاول ان يقوم بمهمة عالم الرياضة أو عالم المنطق . وهنا أيضاً ، كما حدث في علم الاحصاء في وقت ما ، تثار مسألة التدريب المطلوب . واذا ما طبقت النماذج الرياضية على الدراسات السياسية . فإن أول سؤال يثار هو أن يكون النموذج ملائماً للاستقصاء المقصود ، ولكن من يقرر مسألة الملاحة ؟ هل يلجأ عالم السياسة لعالم الرياضة البحتة لكل يطور له النموذج المناسب . أم يقوم بنفسه بغرس المهارة اللازمة لصياغة النماذج الرياضية ؟ واذا ما لجأ لعالم الرياضة ، فهل ينتظر من علم الرياضة أن يحسم مسألة ملاحة النموذج لدراسة سياسية معينة ؟ واذا توقعنا أن

يكون عالم الرياضة قادرا على تقرير ملائمة النموذج للدراسات السياسية ، وأن عالم السياسة يكون في موقف يسمح له بصياغة نماذج رياضية بالغة التعقيد ، أفلا نكون نفس الرجل ؟ غير أنه توجد العديد من الصعوبات امام ذلك وأهمها صعوبة إحتمال تتعلق بصياغة تنبأ بدرجة عالية من الكفاءة في مجالين مختلفين من مجالات الاستقصاء من النماذج الرياضية من جانب علماء السياسة .

### ثانياً: صعوبة تطبيق النموذج الرياضي على الظواهر السياسية :

هناك صعوبة تطبيق النموذج المنطقي أو الرياضي الشكلي على الظواهر السياسية المجردة . فالنموذج اما يكون بناءً متسقاً متكاملًا يرتفع عضويًا من علم الرياضة أو بناءً منطقيًا يصاغ لأغراض خاصة . ولكن مهما كانت طبيعة النموذج، فان تطبيقه يرتبط بصعوبات موجودة ، صعوبات تتعلق بالطريقة وصعوبات فعلية .

ولا يقتصر معنى التطبيق على مجرد وضع البيانات في مجموعة من التصنيفات التي يعرضها الباحث لكي تعطي مجموعة من العلاقات المنطقية . وفي مجرد صياغة النماذج ومعالجتها . حيث يعتمد التطبيق الصحيح للنموذج على النهاية حيث يكون للاستقصاء السياسي غرض ما وهذا الغرض بالتحديد ليس الاستقصاء السياسي على (أ) خواص النموذج و(ب) نوع البيانات التي تم جمعها . ولكن فوق كل ذلك ، على (ج) الغرض من الاستقصاء . وهناك عدة طرق لتطبيق النموذج وقد لا يكون ممكنا لكل منها أن يخدم نفس الغرض بنفس الدرجة .

### ثالثاً: صعوبات تتعلق بالاساليب المستخدمة :

وحتى لو استعملنا صياغة وتطبيق النموذج على الاستقصاءات السياسية ، فان عددا من الصعوبات العملية والصعوبات المتعلقة بالاسلوب تظهر ، وقد يكون ممكنا أن تستخدم الاساليب الرياضية والمنطقية في تناول العلاقات المتداخلة بين أشياء محددة ،

تنصرف بطرق محددة - ومن ثم فان قوة الاسلوب تعتمد على الدقة التي يحدد بها السلوك . ولكن ذلك قد لا يكون ممكنا في البحوث السياسية . وهناك خلاف أساسي في المدخل بين استخدام عالم الرياضيات لهذا النموذج واستخدام العالم الاجتماعي لنفس النموذج فعالم الرياضيات يبحث عن بناء جيد : « هل هو نموذج جيد » ؟ ، - وتعمد اجابته على المعايير المستخدمة في مجاله لتحديد النماذج . ولكن في العلوم الاجتماعية يكون السؤال الرئيسي : « هل هذا النموذج ملائم للغرض » ؟ وتكون معايير هذا السؤال ما اذا كان النموذج سيحقق الغرض الذي يدور بخلد عالم الاجتماع . واذا كان كذلك ، فلاي مدى ، ان الغرض من الاستطلاع هو المحدد الاساسي لقيمة أي نموذج معين في العلوم الاجتماعية . فالنموذج في العلوم الاجتماعية يجب أن يكون مرتبطا بالاحوال التجريبية . ولاستخدام النموذج استخداما نافعا ينبغي أن يكون عالم الاجتماع متمكنا من (١) خواص النموذج بالاضافة الى (٢) الاحوال التجريبية التي يطبق عليها النموذج . وان ملائمة النموذج للغرض الذي يطبق عليه أهم بالنسبة لعلم الاجتماع من تعقيد النموذج .

#### رابعاً: النموذج الشكلي ليس بديلا عن النظرية :

نعود ونتساءل . لأي مدى يمكن أن يكون استخدام النماذج الشكلية مفيدا لفهم العمليات السياسية . والنموذج الشكلي ليس بديلا عن النظرية ، فليس من وظيفة النموذج ان يشرح أو يقيم . فتلك وظيفة النظرية وكل ما يمكن أن يؤديه النموذج الشكلي هو أن يساعد في عملية التفسير والتقييم . ويقترح الطرق التي تتفاعل العناصر عن طريقها . واذا ما انقصت الاسئلة التجريبية لتصبح مصطلحات تعطيلها شكلية ، فان نفس العملية التي تؤدي لذلك تساعد على توضيح المشكلة لدرجة معينة . وفي الحالات التي يتعذر فيها التجريب - ومعظم حالات الاستقصاء السياسي من هذا القبيل - فان النموذج قد تساعد في اختبار الفروض على اقل تقدير لدرجة معينة لذلك.

وأخيراً . تستطيع النماذج أن تقوم بدور في عملية التنبؤ - وهو الدور الذي قامت به بنجاح في علم الاقتصاد وفي علم السياسة أحياناً كما في دراسات الانتخابات - اذا كانت لا تصلح للتفسير . وبهذا المعنى المعنى المحدود ، فان صياغة وتطبيق النماذج قد يكون نافعا . ولكن يجب الا ننسى أن الاعتماد على النماذج بشكل كبير وزيادة التأكيد على أهمية الرموز والشكل المنطقي قد يكون ضارا اذا ما أهمل المحتوى أو المعنى .

### المؤسسات السياسية :

هي مجموعة القواعد التي تنظم سلطة الامر في المجتمع عضويا ووظيفيا ، وبمعنى أبسط فان المؤسسة هي منظمة بشرية ، أى مجموعة من أعضاء يقدمون بمجموعة من الوظائف ، ويرى الدكتور محمد طه بدوى عالم السياسة الذائع الصيت في العالم العربي - أن النظام السياسي بمعنى المؤسسات القائمة في مجتمع ما ، يقع في عالم التنظيم الدستوري أو ما يسمى بـ « الفن الدستوري » وليس من شأن علم السياسة .

ان لكل مجتمع سياسي تقاليده واعرافه بشأن وسائل تعيين الحاكمين وممارستهم للسلطة - مدونة أو غير مدونة - من ثانيا الدستور ودراسته تتعلق بالقانون الدستوري بمنهجه النمطي .

واصطلاح المؤسسات السياسية مرتبط بواقع المجتمع الحضارى والثقافى والروحى والذى يشكل شخصيته ، وتأسساً على ذلك فان دلالة المؤسسات السياسية لا ترتبط بالعلم Science إلا من ثانيا ارتباطها بالواقع الاجتماعى المادى «الحضارى» والمعنوى « الثقافى الروحى » .

فالمؤسسات السياسية لئولتها ، لا تنطوى على دلالة علمية ، وتمكن حقيقتها فى علاقتها بالبيئة « العناصر الحضارية والثقافية والروحية » . وعلم السياسة يتمثل فى تفسير المؤسسات السياسية تفسيراً علمياً ، ولا يمكن فهم المؤسسات السياسية للنظم الغربية الا من ثانيا ربط هياكلها العضوية والوظيفية بالايديولوجية القائمة والظروف

التاريخية والمقومات الحضارية والثقافية وفي هذا السباق يسعى علم السياسة عن طريق الملاحظة والمقارنة - إلى تصنيف المؤسسات السياسية في مجموعة متجانسة في ضوء اختلاف الحضارات الثقافات وبعد - فان النظم الساسية اما أنها تعنى المؤسسات السياسية بالمعنى السابق ، وهنا تقع دراستها فى الاطار الدستورى ، أو تعنى ارتباطها بالوعاء الاجتماعى القائم ماديا ومعنويا - حضاريا وثقافيا ، وهى هنا تقع فى تورة أهتمام علم السياسة من ثنايا الملاحظة والمقارنة والافتراض العلمى الذى يعبر عن الارتباط بنموذج معين للمؤسسات السياسية وبين نوعية حضارية وثقافية معينة بما بعنية ذلك من مؤشرات ومقومات المجتمع فى واقعه الثقافى والحضارى .

### نظرية الاتصالات

فى إطار التمسك بالتقليد فى علم السياسة الحديث - التقليد الذى يسمح باستعارة مبادئ وأطر مرجعية من مختلف الانظمة الاخرى - فقد طور عدد من الكتاب وخصوصاً كارل وبويتش Deutesh مدخلاً جديداً فى التحليل السياسى فى ضوء نظرية الاتصالات وعلم الضبط Sybernetics ونظرية الاتصالات ، كما تسمى ، تنظر الى مهمة الحكومة السياسية بمعنى أنها عملية تحريك وتنسيق الجهود البشرية لتحقيق مجموعة من الاهداف .

ومن خلال هذا الاطار العام ، ينظر الى القرار على أنه الصيغة الرئيسية التى تعبر عنها هذه العملية عن نفسها . وقد يوضح فى نفس الوقت أن نظرية الاتصالات أو مدخل الاتصالات يهتم أكثر بصناعة القرار بالمقابلة بالنتائج الفعلية للقرارات . ويتمثل ذلك فى التمسك بنموذج علم الضبط الذى يعلق أهمية كبيرة على عمليات التحريك والتنسيق أكثر من النتيجة . وحقيقة أن التاكيد ينصب على عملية التحريك تلك . فان ذلك يعتبر عاملاً مساعداً للحركة بمعنى أن المدخل يهتم بمشاكل الحركة . وان تدفق المعلومات الذى يربط التحريك بالحركة . يشكل الوحدة الرئيسية للتحليل .

وتؤكد نظرية الاتصالات على النماذج الفاعلة التي تستخدم في مجال الهندسة .  
وفي الحقيقة ، تبدأ المناقشة لنظرية الاتصالات بالتمييز بين هندسة الاتصالات وهندسة  
القوى . ففي هندسة القوى . كما يوضح بويتس ، تكون التغييرات نسبية تقريبا مع  
الطاقة المحولة .

وفي هندسة الاتصالات . من جهة أخرى . فان تحويل كمية صغيرة من الطاقة في  
نمط معتمد نسبيا يمكن أن يحدث تغييرا كبيرا في « المستقبل » « للرسالة » ، وهي  
تغيرات لا تعتبر متناسبة بأي شكل مع كمية الطاقة المنطقية . وتؤكد نظرية الاتصالات  
على التغيير . ويحدث التغيير عن طريق الطاقة . ولكن المعلومات هي التي تحدث  
التغيير في المستقبل المناسب والتي يمكن مقارنتها بالمعلومات اللازمة لتحويل البنديقية  
نحو هدف معين . وعلى هذا ، فليس الشيء الهام هو كمية الطاقة اللازمة لحمل  
الإشارة ولكن العمل الناتج وعلاقته بالجهاز البديل المتاح لقناة الاتصال التي تستخدم  
لنقل المعلومات . وقد عرف بويتس المعلومات بأنها توزيع نمط أو علاقة منمطة بين  
الأحداث . ويشهد بالتصوير والتلفزيون حيث يكون ضوء الشمس والحاسية على  
الشريحة الفوتوغرافية في حالة ما أو الرقعات الكهربائية في الكامل ، وموجات وشاشة  
التلفزيون في الحالة الأخرى هي التي تشكل قناة الاتصال .

## المفاهيم الرئيسية للنظرية

(أولا: الحكومة جهاز لصنع القرارات:

تعامل نظرية الاتصالات الحكومة على أنها جهاز لصنع القرارات المبنية على  
تدفق المعلومات . ويمكن أن يفهم ذلك بطريقة أفضل بمحاولة التعرف على بعض  
المفاهيم الرئيسية للنظرية . وفي الأساس يوجد نوعان من المفاهيم : (١) مفاهيم تتعلق  
بالبنيات العامة و (٢) مفاهيم تركز على تدفقات وعمليات مختلفة . وبالنسبة للمفهوم  
الأول ، حاول بويتس أن يطور نموذجا للطريقة التي تؤدي بها البنيات المختلفة وظيفتها

. وفي البداية ، فان هناك مستقبلين أو نظامي استقبال، هذه الأنظمة المستقبلية تتلقى المعلومات من البيئة . المحلية والخارجية على السواء . والموضوع . على أي حال ، ليس بهذه البساطة فان فكرة الاستقبال تشمل وظائف عديدة ، فيما بعد التلقي البسيط - مثل عمليات الفرز ، اختيار المعلومات ، ومعالجة البيانات ، الخ ، بالإضافة إلى تطور معظم الأنظمة لمجموعة من القواعد العملية المحددة لمعالجة سبل المعلومات الواردة . ومن خلال جهاز صنع القرار ، تعالج المعلومات ويتم العمل عليها بواسطة بنيات تمثل الذاكرة . وتعقيدات القيمة والمراكز التي تهتم بصناعة القرارات الفعلية . وتقوم البنية التي تمثل الذاكرة بربط التدفق الوارد للمعلومات بالخبرات السابقة الملزمة التي تتعلق بكل من العمليات والنتائج . وتميل تعقيدات القيم Value Complex لربط الامكانيات بالأفضليات . وعندئذ نصل الى مرحلة اتخاذ القرار . ولكن البنية العاملة لم تستند بعد بأي شكل . فهناك عدد آخر من البنيات - في الحقيقة ، قد تكون من البنيات بقدر ما يستطيع المرء أن يتخيل ، تكون مسؤولة عن تنفيذ القرارات التي اتخذت بالفعل على مستوى اتخاذ القرار - ولا تزال توجد بنيات أخرى تغذى بالمعلومات المتعلقة بالاداء تغذية راجعة في الجهاز - والتي تأخذ شكل مدخل خام Fresh in put ثم تبدأ العملية المنظمة الشاملة من جديد . والقسم الثاني من المفاهيم ، المتعلق بالتدفقات والعمليات . يعتبر أكثر أهمية تأسيسا على ماسبق .

ثانياً: المعلومات تشكل شبكة اتصالات :

ان المعلومات التي تصبح « مجموعة نمطية من تدفقات المعلومات » هي التي تشكل مع بعضها شبكة اتصالات ، وهناك أنواعاً عديدة من المفاهيم الأخرى - خاصة القنوات مثل الأحمال ، وسعة الاحمال . وتتحدد سعة التحميل بعدد وأنواع القنوات المتاحة لتدفق المعلومات بينما يرتبط الحمل بالوارد الكلي من المعلومات في أي وقت

محدد .

وفي الأنظمة السياسية ، تختلف الاحمال اختلافا جوهريا بمرور الوقت . كما تختلف اختلافا بينا في النوعية . ويحدد بويتش عددا من العوامل الاخرى التي ترتبط بسعة الاحمال ارتباطا وثيقا . وهذه العوامل هي - الاستجابة ، الدقة ، الخلفية ، الضوضاء ، والانحرافات . واذا كان الجهاز قادرا على معالجة المعلومات الواردة بعناية . فهو بذلك يستجيب لتحليل المعلومات

والدقة التي تنتقل بها المعلومات خلال العمليات المختلفة - من الادراك ، والاختيار ، والمعالجة يمكن ان تحدد دقتها . ويمكن أن تتأثر ملاسعة تدفق المعلومات بأنواع عديدة من الانحرافات الخاصة . بالاضافة الى ضوضاء الخلفية العامة - وفي هذه الحالة يمكن أن نقول أن الجهاز تنقصه الدقة .

وجدير بالاهتمام أيضاً أن هذا ما يراه بويتش باعتبار أن جهاز الاتصال يكون قادرا على ربط وتحديد واستحضار الخبرات السابقة التي ترتبط بتحليل المعلومات القادمة . وقد وصف ذلك بفكرة التغذية المرتدة . وان قدرة النظام على التعامل مع سلسلة عريضة من مدخلات المعلومات بطريقة تساعد على وضع وتنفيذ القرار بنتائج إيجابية لتحقيق الاهداف قد اطلق عليه بويتش اسم « القدرة التخمينية » . Combinetorial capacity

في هذه المرحلة . قد نبحث في بعض الجوانب الكيفية لنظام الاتصال . فالشرط الأول للنظام الجيد هو أن يكون في حالة غير ثابتة من التوازن ، واذا لم يكن كذلك ، فان كميات كبيرة من الطاقة تكون ضرورية لحمل اشارات بدء حتى عملية تغيير صغيرة . من جهة أخرى . فاذا كان جهاز الاستقبال في حالة من عدم التوازن . فسوف يتفاعل بشدة مع تدفق المعلومات الواردة اليه من البيئة . وسوف يعتمد كثيراً على قدره المستقبل على الاختيار . وقد أوضح بويتش ذلك بمثال القفل والمفتاح . فالطاقة اللازمة لفتح قفل بالمفتاح المناسب على حد المفتاح منضبطة على الترتيبات

الموجودة داخل القفل . ويمكن أن يكون هناك أقفال بسيطة يمكن أن تفتح بعدد كبير من المفاتيح . ولكن الاقفال المعقدة لا يمكن أن تفتح الا بمفاتيحها الخاصة . وبالمثل ، فان أجهزة الاستقبال يمكن أن تكون بسيطة كما يمكن أن تكون معقدة - وبالإضافة الى طبيعة جهاز الاستقبال وقدرته على الاختيار . فمن الضروري أيضاً أن المعلومات المتاحة في عدة صور تكون وفيرة - وفي حالة الفيلم الفوتوغرافي . فليس فقط جمال القدرة ، ولكن ما يصور على الفيلم هو الذي يضيف لجماله . وفي عملية تسجيل الصوت الانساني على شريط فان نوعية الصوت أيضاً تنجز بورا هاما .

**ثالثاً: دويتش ونظرية القياس :**

يبدو أن دويتش بتاكيده على القياس كان منجذبا لنظرية القياس بشكل خاص ، ويرى دويتش أن المعلومات يمكن قياسها وعددها كما يمكن تقييم قدرة قنوات الاتصال على نقل وتحريف المعلومات على أسس قياسية . وهو يذكر الانسان في هذا المجال بالتعقيد الرياضي الذي وصلت اليه القياسات في الهندسة الكهربائية . وهو مدرك تماما لحقيقة أن عدة وسائل لاستقبال المعلومات يمكن أن تكون معقدة تماما ولكن هناك وسائل أخرى أقل تعقيدا يمكن أن تقاس على أساس نسبة مئوية من الصورة التي تنقل أو تفقد على شاشة ذات دقة محددة أو على أساس عدد التفاصيل البارزة المفقودة في مقابل عدد التفاصيل البارزة المنقولة . وقد استعمل دويتش طريقة دراسة تدفق المعلومات لقياس تماسك تنظيمات المجتمعات وحتى الدول والتنظيمات الدولية . ويتساءل دويتش قائلاً : هل القنوات المختلفة قادرة على نقل المعلومات بدرجة أصغر نسبيا من التحريف . أو هل تدفق المعلومات يمكن أن يغوص في مراحل مختلفة ؟ ويجيب قائلاً اذا ما قل تحريف المعلومات أو فقدها ولم تختلط المعلومات بوسائل غير ملائمة ( كالضوضاء ) ، فاننا نستطيع أن نقول أن قناة الاتصال جيدة وأن المؤسسة التي لها هذه الخواص في حالة تضمن لها التفوق . فالنظام الديني أو الأخلاقي

السياسي يستطيع ، حسب نظرية الاتصال ، أن يدرس كشبكة من قنوات الاتصال ، نستطيع أن نحدد قدرة النظام بقياس المدى الذي تتأصل المكونات الفردية فيه - وبالمدى الذي تكون عنده قادرة على استقبال ونقل المعلومات لنطاق واسع في موضوعات مختلفة بتعطيل بسيط نسبيا أو فقد للتفاصيل المرتبطة بالموضوع .

#### رابعاً: التغذية المرتدة السالبة :

يدعوننا ذلك لتحليل التغذية المرتدة Feeding Back وعملية التغذية المرتدة ، وخاصة التغذية السالبة التي تشكل صلب نظرية الاتصالات . وقد استعير مفهوم التغذية المرتدة من نوربرت وينر Wiener - الذي يعرفها بأنها « السيطرة على آلة في ضوء الأداء الفعلي وليس الأداء المنتظر » . وحتى الآن ويقدر ما يخص التغذية المرتدة ، فان دويتش يوضح أننا كثيرا ما نلتقى بها في الحياة . وان جهاز الترموستات الذي ينظم درجة الحرارة والمساعد الاتوماتيكية في أجهزة توجيه المدافع الرشاشة في نظريات الصواريخ المضادة للطائرات والصواريخ الموجهة كلها أمثلة من هندسة التحكم الحديثة التي تحيط بنا ، وقد وصف دويتش هذه العملية بالتغذية المرتدة السالبة ، حيث يرى أن التغذية الراجعة السالبة تشير للعمليات التي تتم بواسطتها إعادة وضع المعلومات المتعلقة بنتائج القرارات وعملية التنفيذ في النظام بطريقة يمكن أن تغير سلوك النظام في اتجاه قد يدفعه أكثر لتحقيق الأهداف المرغوبة . ان الافتراض الرئيسي الكامن خلف عمل عملية التغذية المرتدة السالبة هو أنه يوجد في كل الأنظمة كما في الأنظمة الكهربائية أو الميكانيكية خلل داخلي في التوازن . وهذا الخلل في التوازن هو الذي يعمل للدفاع عن النظام . وبجرد أن يظهر هذا الموقف فان النظام يميل الى التحرك نحو حالة يقل فيها هذا الخلل .

## خامساً: التغذية السليمة :

إن من أهم فروض تلك النظرية تأسيساً على ماسبق أن الأهداف لا يمكن أن تتحقق بطريقة مرضية ما لم تؤدي التغذية المرتدة وظيفتها بطريقة كافية ، والتي تعنى على الاطلاق أن النظام يتلقى باستمرار التغذية السليمة التي تتعلق بـ ( أ ) وضع الهدف ، ( ب ) المسافة التي يجب قطعها للوصول للهدف و( ج ) السرعة التي يكون عندها النظام في وضع يمكنه من قطع المسافة . ولكي يكون النظام قابلاً للتطبيق . ينبغي أن يكون قادر على الاستجابة للمعلومات الواردة بأحداث تغيرات ضرورية وكافية في وضعها وسلوكها . ويعتقد نويتش أن العملية الكلية ينبغي أن تكون سلسلة ومنظمة في النظام السياسي كما في وظائف الجهاز العصبي في الاجسام الحية . حيث أنه لو ارتفعت درجة حرارة الجسم - أو انخفضت أو زادت نسبة ضربات القلب أو نقصت بسبب تغيرات في المواقف البيئية ، فإن الجسم الصحيح يكون مكوناً بحيث يستطيع ان يعيد نفسه للوضع الطبيعي بدون جهد كبير . ويبدو نويتش معتقداً أن الحكومات يجب أيضاً أن تؤدي وظائفها مشابهاة . فإمام الحكومات عدة أهداف في السياسة الداخلية والخارجية على السواء ، وان مسئوليتها تحتم عليها أن توجه سلوكها بطريقة تساعد على تحقيق تلك الأهداف .

وعلى أي حال ، فإن ذلك لا يمكن أن يتحقق ما لم تتلق الحكومات تدفقات مستمرة من المعلومات التي تتعلق بـ ( أ ) المسافة بين موقفها الراهن والهدف الذي تسعى لتحقيقه ، ( ب ) المسافة بين وضعها الحالي والهدف ، و ( ج ) لأي مدى تعتبر الجهود المبذولة لتحقيق الهدف ناجحة ، وإذا ما وجدت الحكومات أنها تستطيع أن تحقق الهدف وتكون في وضع يسمح بتحقيق الهدف عن طريق الجهد الملائم ، فمن ثم يصبح من الضروري لها أن تكتشف أفضل الطرق والوسائل لتحقيق الهدف .

لقد تحسن الاطار المفهوم لنظرية الاتصالات باضافة أربعة عوامل قياسية في تحليلها . وهي عوامل - الحمل load ، التباطؤ lag كسب gain والمبادرة lead . .

ويشير الحمل load الى كثافة أنشطة النظام بالنسبة لتسهيلات التغذية المرتدة المتاحة ، وكمية المعلومات الداخلة في عملية التغذية المرتدة بالنسبة لكفاءة قنوات الاتصال . والحمل ، بمعنى آخر ، يعني المدى وسرعة التغيرات في تحقيق الهدف . واذا كان الهدف هو سفينة متحركة أو طائرة أو أي شيء سريع ، فإن الحمل ، في ضوء المعلومات يمكن ان يكون مرتقعا تماما . ويشير التباطؤ الى البطء في استجابة النظام للمعلومات فيما يتعلق بنتائج القرارات والأعمال ، اذا فرض أنها وصلت النظام في الوقت المناسب بشكل جيد ، ويمكن أن يعمل النظام على تعطيل إرسال المعلومات أو العمل فيها ، وهذا التباطؤ أو التعطيل بين تلقى المعلومات والعمل فيها يمكن أن يكون نتيجة لعدد من العوامل - وقد تكون المعلومات بطيئة في الوصول أو يحدث خطأ في نقلها أو تفسيرها ، أو أن أجزاء التفاعل في النظام قد لا تكون جيدة بشكل كاف لتنفيذ طريقة جديدة بسرعة وبقاوية وإذا ما كان حمل المعلومات المتدفقة في القنوات زائداً ، أو كان التباطؤ في استجابة النظام ملحوظا ، فإن النظام سوف يجد صعوبة في الوصول لهدفه . ويعني المكسب كثافة وفاعلية الاستجابات التي يبعثها النظام في المعلومات الواردة اليه . فلا يكفي أن يعاني النظام من التباطؤ في الاستجابة . بل يجب أن يكون قادرا على أن يتوقع طبيعة الاستجابة Response المطلوبة توقعاً سليماً كما يجب أن يكون قادراً على توقع وقت الاستجابة توقعاً دقيقاً لكي يجعلها فعالة تماماً . والمبادرة تعني القدرة على الاستجابة للتنبؤات بالنتائج المتوقعة ( كما يحدث عندما يستهدف الانسان شيئاً متحركاً ) . واذا كان الشيء المتحرك هو الهدف . فقد يكون طائرة أو حماسة طائرة ، ومن ثم فإن الرمية ( الطلقة ) لا توجه الى المكان الذي يوجد فيه الهدف في وقت معين ، ولكن للمكان الذي يحتمل أن يكون فيه في وقت وصول الرصاصة . ولاكتساب المبادرة الصحيحة ، يكون من الضروري أن يزود النظام بعمليات تنبؤية كافية .

## سادساً: التغذية المرتدة في الانظمة السياسية :

يعتبر دويتش نموذج التغذية المرتدة في درجة أعلى من التحليل التقليدي ، لانه يرى أنه يمكن المرء أن يوجه عددا من الاسئلة الهامة عن أداء الأنظمة السياسية . وتستطيع الحكومات أن تحاول تحديد كمية ودرجة التحول في الموقف الداخلي أو الموقف الدولي الذي ينتظر أن تتواءم معه . ونستطيع أن نقيس الحمل على أنظمة صناعة القرار المختلفة في الدولة ، والقيادة السياسية ، والجماعات ذات المصلحة ، والتنظيمات السياسية أو الطبقات الاجتماعية . كما نستطيع أيضاً أن نحدد كمية التباطؤ في الاستجابة من جانب الحكومة أو الحزب لمواجهة تحديات جديدة أو طارئة . هل يستطيع صانعو السياسة أن يتعرفوا على الموقف بمجرد ظهوره . أم هل يستغرقون بعض الوقت في التعرف عليه ؟ وهل عملية الاستشارة أو المشاركة سريعة أم بطيئة ؟ وهل عملية اصدار تعليمات للموظفين أو الجنود أو المواطنين عموماً تتم بسرعة أم تستغرق وقتاً طويلاً ؟ واذا ما استطاعت الحكومات الاجابة على هذه التساؤلات اجابة مقنعة . فيمكن انقاص درجة التباطؤ باتخاذ اجراءات مختلفة . ومن المهم أن تعرف الحكومات الدرجة الحقيقية لتحقيق الاستجابة التي تقدمها الانظمة السياسية - البيروقراطية ، وجماعات المصالح ، التنظيمات السياسية والمواطنين - في حالة موقف تحدى . بالمثل ، فان المعرفة الدقيقة لكمية المبادرة التي تكون الحكومة قادرة على ممارستها من خلال قدرتها على التنبؤ بتوقع المشاكل الجديدة بفاعلية والتي سوف تساعدها على تصحيح ضبط عملها . واذا كانت الحكومة تبحث باستمرار عن تلك العوامل وتربطها بالمعلومات التي تتلقاها ، وتضبط هذه العوامل مع مطالبها الباحثة عن الهدف . فقد تكون قادرة أن تفعل أكثر من حكومات أخرى لا تدرك وجود عمل قنوات الاتصال تلك في النظام السياسي .

ويتقدم دويتش خطوة أوسع ويعتقد أن هذا المدخل مفيد في اعطائنا فكرة دقيقة عن درجة القدرة التي يتمتع بها النظام السياسي - وتكون الفكرة دقيقة لانها مبنية

على القياس وليس على مجموعة من العوامل الملموسة وغير الملموسة . لقد كان المدخل التقليدي لتقييم قدرة النولة القومية قائما على أساس القيم الثقافية والاخلاقية والدينية والسياسية . ومن جهة أخرى ، فلو اتبعنا مدخل الاتصالات . فلن نستطيع أن نحكم على قدرة النظام السياسي بدقة أكثر في ضوء السيطرة التي يمارسها على العمليات السياسية الكلية ، والقدرة التي يستطيع بها الإبقاء على الظروف اللازمة والفاعلية التي يستطيع بها تحقيق أهدافه . وبمعنى آخر ، فإن فاعليته سوف تعتمد على قدرته على العمل كنظام محرك نحو الفاعلية التي يكون بها قادراً على إدراك أهدافه . وفي نفس الوقت ، يدرك بويتش بعض قيود مدخل لتقويم الأنظمة السياسية كأنظمة محرّكة . فهو يعرف أن الدول لا يمكن أن فقط في ضوء نوع القيم التي تبثها في مواطنيها والفرص التي تتيحها لكل مواطنيها من أجل التنمية الفردية . ونظام الاتصالات ، القائم على مدخل ذاتي لا يكون قادراً على ملاحظة العوامل النفسية الداخلة في تحديد الأهداف المتوخاة ، وطريقة ودرجة أدراك تلك الأهداف - في تمييز أشكالها . برغم أنه يمكن تمييزها وتغذيتها ثانية في عملية التحريك ببعض الجهد .

#### **سابعاً: التغذية المرتدة الإيجابية :**

بعد ان استعرضنا خواص التغذية المرتدة السالبة ، التي تقوم باعادة المعلومات للنظام كي تنفي أو تعارض أو تعكس مجرى الاحداث اذا كانت هذه الاحداث تبعد النظام عن هدفه ، فانه يمكن أن يكون هناك موقف تقوم فيه التغذية المرتدة بانشاء أحداث تحرف تحرك النظام نحو هدفه المرغوب أو تدفع النظام للوراء في اتجاه مضاد . ويعرف ذلك بالتغذية المرتدة الايجابية . وهناك حالات لجماهير مذعورة تصبح أكثر شغبا عندنا تصلهم المعلومات التي يحتمل أن تثير شعورهم . ويحدث نفس الشيء في حالة التضخم وارتفاع الاسعار حيث يكون كل قطاع من التجار ، بسبب توقعهم للعمل من جانب القطاع الآخر ، في زيادة أسعار سلعه ، ومن ثم يظهر نوع من الارتفاع

الحلزوني في الاسعار والمواقف من هذا النوع شائعة في السياسة الداخلية والعلاقات الخارجية على حد سواء . والمعلومات التي تقيدها بأن بلدا معاديا يعيد تسليح نفسه بسرعة تصل للبلاد . ومن ثم يعتبر نفسه هدفا رئيسياً للعداء . وينظر للخطر بشكل مبالغ فيه . ويبدأ سباق التسلح ، وتحدث نتائج في سياسة البلد الآخر يمكن توقعها بسهولة . ويستمر الموقف يزداد توترا حتى تصبح الحرب حتمية .

ورجل الدولة الذي يفهم مضامين تفسيرات الاتصالات فهما صحيحاً ويتصرف حيالها بطريقة هادئة يحتمل ان يتغلب على هذه الازمة . وبينما يمتليء التاريخ بأمثلة للانتقام الزائد من جانب الامم . هناك أيضاً أمثلة لما يمكن أن يوصف بأنه تكتيكات للانتقام البسيط . فالدولة التي تخشى العدوان من جانب دولة مجاورة معادية مشغولة بعملية اعادة تسليح سريعة لا تستطيع أن تقلل من درجة سباق التسلح . ولكنها قد تنظم عملها في مجال اعادة التسلح بطريقة تجعلها أقل قليلا مما تفعله الدولة الاخرى وان ذلك يحتوي على عنصر أن فرصة الانتقام المضاد من الجانب الآخر ستكون أقل حدة ويمكن حل النزاع وديا . وان بعض مظاهر موقف الصراع في كل من السياسة الداخلية والخارجية يمكن أن تحلل في ضوء عملية التغذية المرتدة السالبة أو التغذية المرتدة الموجبة . ولقد تم تنفيذ عدد من الدراسات الممتازة بواسطة أصحاب نظريات الردع في هذا الميدان .

#### ثامناً: ادخال مفاهيم جديدة للتغذية المرتدة :

لم يقنع دويتش ، على أي حال ، باضفاء قدرة على نظرية الاتصالات تمكنها من تقدير وقياس موقف معين بدقة وعلى أسس قياسية . ويتعدى ذلك ويخلع على النظرية صفة تزويد الدولة بالقدرة على تغيير هدفها وتعليم مفاهيم تغيير الهدف ، والتغذية المرتدة والتعليم عن طريق الممارسة والنظام السياسي المبني على فهم صحيح لمدخل الاتصالات يجب أن يكون قادرا على تغيير هدفه تغييرا مقصودا اذا ما أراد ذلك . فان

دويتش يرى أن الأهداف ليست ثابتة . والتغير في النمط الثقافي وهيكـل الشخصية للنخبة السياسية قد يحدث تغيرات في الأهداف التي يسعى وراءها القرار السياسي . ولا يمكن تأصيل تغيير الهدف بنمط عمليات التغذية المرتدة نفسها . مثال ذلك النظام السياسي إذا حقق هدفاً بالفعل ، فإن نظام الحكومة البرلماني قد يستطيع أن يضبط توجهاته في اتجاه هدف أشمل ، وذلك على ضوء المعلومات التي تتوفر لديه عن طموحات الناس ، وهذا الهدف الشامل بالتحديد هو مزيد من تدخل الدولة . وحتى لو كانت أهداف النظام السياسي تتغير تغيراً محسوساً نتيجة للتغيرات التي تحدث في نظام قيم الصفة، مما يساعد صناع القرار على عمل تحول سلس إذا كان على بينة بالقوى الفعلية في الأحداث السياسية .

واستطرذا لمفهوم التغذية المرتدة لتغير الهدف . أدخل دويتش مفاهيم للتعليم ، التجديد ، والنمو وتغيير الذات . والتعلم هو قدرة النظام السياسي على ضبط طرق عمله استجابة للمعلومات التي يتلقاها عن طريق أحداث تغييرات وإعادة ترتيب بنيته وعملياته الداخلية . ويمر النظام السياسي بعملية التجديد والنمو وتغيير الذات عندما يتخطى عملية التكيف ويدخل في مرحلة التغير العنيف . وقد يؤدي ذلك ، ليس فقط لتغيير أهدافه أو بنيته أو عملياته - التي يمكن أن توصف بأنها تغييرات في التكيف السياسي - ولكن إلى تغييرات ذات طبيعة جوهرية تنمو في اتجاهات جديدة تماماً وحتى إلى تغيير ذاتي كامل ، والآخر من هذه التغييرات يشتمل على تغييرات ذات طبيعة جوهرية واسعة الانتشار لكي تحدث تغييرات كيفية في وظائف النظام السياسي . وهكذا ، يصبح التغير الذاتي هو القدرة على توليد عمليات مساندة من التغير داخلياً لكي تنتج التغييرات الكيفية . وتأسيساً على ذلك ، ينبغي أن تكون فاعلية النظام السياسي ملموسة في الاشراف على المبدأ الذي يستعد لتغيير الهدف وأيضاً في الاستراتيجية التي يود أن تحدث التغيير ، ويعد دويتش كثيراً من حالات الدول التي تعرضت للخطر اما لانها وضعت أهدافاً مطلقة معينة أمام مواطنيها . الذين

تمسكوا بها بشدة . أو لأنها كانت مستعدة لتغيير الأهداف في ثانيا صيغة توفيقية  
Compromise أو لأنها لم تكسب ثقة كل طبقات الشعب .

### نقد نظرية الاتصالات

واجهت نظرية الاتصالات العديد من أوجه النقد على النحو الآتي .

(أولاً: تراجع منجزات مدخل الاتصالات :

تراجع منجزات مدخل الاتصالات ، فالمدخل ، يولد دفعة قوية لجهود وضع  
الفروض موضع التنفيذ وادخال التحليل القياسي . ولكننا لا نتسى أن المدخل يؤكد  
أساساً على صناعة القرار كعملية وليس على النتائج المتولدة عن القرارات ، ويكون  
التركيز ، على تدفق المعلومات وعلى طبيعة البيانات التي تشكل التدفقات وليس على  
مادة المعلومات نفسها . وقد أبرز دويتش ، في دراساته العديدة قدراً كبيراً من  
الأهتمام بحجم التجارة ، وحجم البريد الوارد ، وعدد الاتفاقات الدبلوماسية ، وقد كان  
ذلك طبيعياً من أحد الوجوه ، حيث أن المتغيرات المماثلة هي التي تقبل القياس . وفي  
هذا السياق ، نستطيع أن نقول ان دويتش قد زوينا بأنوات كافية لدراسة المعلومات  
الواردة وطرق تفاعل النظام تجاهها - كل منها يمكن أن يدرس بتفاصيل دقيقة مما  
يعتبر ميزة لصناع القرار . ولكن السياسة ظاهرة شديدة التعقيد وأنها كاملة الدقة  
لدرجة أن أقوى المراقبين لا يستطيع الالمام بها . وقد يستطيع مدخل الاتصالات أن  
يمكن صناع القرار من اكتشاف مواقع القوة وكثير من أنشطتها ، وأن مدخل  
الاتصالات قد تعامل معها بتردد . وهناك درجات مختلفة من القوة في ضوء النطاق  
والعمق . كما أن هناك فروقا بين القوة والنفوذ . ويصعب دراسة سلوك الظواهر  
المختلفة التي تتولى السلطة في المجتمع أو تحديد دور القوة في شخصية رجل الدولة  
حتى بمساعدة الاساليب القياسية ( والتي لا يدعى مدخل الاتصالات أنه تعداها ) .  
كما لا يمكن انكار حقيقة أن تلك الاسئلة مهمة في أي تحليل للسلوك السياسي . وأن

نظرية الاتصالات لم توليها الاهتمام الكافي بعد .

ثانياً: المحافظة على النمط :

علقت النظرية أهمية قصوى لجمال المحافظة على النمط - رغم أن دويتش يفضل استخدام اصطلاح استقرار التوازن . وان جوهر مفهوم الاستقرار يمكن المرء باستخدام عمليات التنسيق والتنظيم من خلال عملية التغذية المرتدة . من التعامل مع عدد من صعوبات القيادة - برغم أنه يمكن أن نضيف أن اتخاذ القرار الداخلي ومصاعب السيطرة التي تتطلب فهما جيدا لا يمكن التعامل معها بكفاءة عن طريق هذا المدخل . وان مفاهيم التعلم والتغذية المرتدة لتغير الهدف يمكن أن تعتبر مفيدة للنظام السياسي لاحداث تغيير « تعديلي » أو حتى تدريجي . والذي يعتبر مكسباً ليس بالبسيط . ولكن في حالة التغيير الثوري والتمزق . فان المفهوم لا يتقدم كثيراً ، على الرغم من أنه يمكن القول ، أنه من خلال مفاهيم زيادة التحميل والمشاكل الداخلية المختلفة مثل صعوبات القيادة وضخامة التغذية المرتدة ، فان دويتش حاول أن يرجح احتمالات التغيير الثوري مهما كانت مخيفة .

ولو رجعنا الى نموذج بارسون عن النظام فانه يمكن القول ان نظرية الاتصالات تستطيع أن تتناول مشاكل المحافظة على النمط تناو لا جيداً ، وتتناول التغيير التدريجي ببعض الصعوبة . ولكنها قد تجد صعوبة بالغة في تناول التغيير الثوري .

ثالثاً: نظرية الاتصالات لها طبيعة ديناميكية :

ثمة انتقاد رئيسي يوجه لنظرية الاتصالات . على أي حال ، وهو أنها ذات طبيعة ديناميكية غالبية . وحاولت أن تقدم صيغة هندسية أساسية للسلوك البشري . ويمكن أن يفهم ذلك بسهولة في ضوء أصول النظرية التي ترجع الى نظرية المعلومات التي أنشأها كلود شانون Shannon وروس أشبي W. Ross Ashby

وكذا نموذج علم الضبط الذي وضعه Weiner . وقد كان شانون وونر يحاولان حل مشاكل معينة في الاتصالات الكهربائية بفصل رمز من مجموعة تحتوي على اشارات كثيرة كما كان شانون يحاول أن يحول الرسائل الى رموز تلفرافية وينقلها بأقل خطأ ممكن وبأسرع ما يمكن عبر قنوات تحتوي على العديد من الضوضاء . ولكنه حاول أن يضيف عليها نوعاً من التنظير . وقد كان ونز مبهورا بـ « نموذج علم » الضبط حتى أنه ظن أنه يمكن استخدامه في مجال واسع من الاستطلاع وقياس الرأي العام وفي الحقيقة ، فإنه كان يفكر في ضوء صب كل الاستقصاء العلمي في قالب علم الضبط . وقد اعتبر البنية المفهومية لعلم الضبط ليس فقط كافية ولكن ضرورية أيضاً لفحص أي نوع من الظواهر . قائلاً « أن المجتمع يمكن أن يفهم من خلال دراسة الرسائل وتسهيلات الاتصالات التي يخصصها .... » وفضلاً عن أنه - أي ونز - كان هو الذي حمل على عاتقه عملية الالتزام بمدخل الاتصالات الى حد بعيد وكان يظن أنها توفر « الامل في توفير الوسائل الضرورية التي تساعد على مواجهة العلل - النفسية ، والاجتماعية والاقتصادية - التي تقهر المواطنين بضغطها المتزايدة » . أما نويتش الذي كان يتلقى التشجيع من شانون وونر حاول تطبيق النظرية على دراسة الظواهر السياسية . ومن ثم فإن المدخل يعتبر محاولة لنقل أشياء مادية من مجال الهندسة الكهربائية الى مجال العلوم الاجتماعية .

رابعاً: التأكيد على العمليات وليس النتائج :

حاول نويتش ان يدافع عن آرائه بشأن تبسيط التعقيدات المتعلقة بالكيات علم الميكانيكا والكمبيوتر وعلم الضبط ، وأنه يوجد لدينا الآن عدد من الآلات التي تعمل ذاتيا والتي تتفاعل مع البيئة كما تتفاعل مع نتائج عملها وأن بعض هذه الآلات لديها

قدرة محددة على التعليم ، بمعنى أنها تستطيع أن تخزن وتعالج وتستخدم المعلومات . ولكن التشابه لا يحقق ذلك . وأن نماذج العمليات التي لاتنسم بالحيويه نادرا ما تكون كافية لفهم السلوك البشري . وفي رأى نويتش . هناك تأكيدا كبيرا على العمليات وليس على النتائج . فالعمليات أصبحت هامة بلا شك في السياسة ، وأن هذه الاهمية تزداد وضوحا باستمرار . ولكن النتائج أكثر أهمية . وفي نظرية الاتصالات يوجد تأكيد كبير على التدفقات والعمليات، كما أن هناك اتجاه للحكم على السلوك السياسي في ضوء مؤشرات الاداء ، التي تترجم الى تدفقات من المعلومات ، أو الاتصالات أو القرارات . ويزداد التأكيد على قياس التدفقات في مقابل تحليل خاصية الوحدات الفردية والمشاكل الجوهرية في السياسة . وقد يكون الحكم عاملا هاما في علم السياسة . ولكن النوع يعتبر أكثر أهمية من الكم . وقد ذكر أوران يونج - كأحد نقاط ضعف المدخل - أخطار العد الزائف والقياس المضلل في البحث عن مؤشرات الاداء ، ويعتقد أن ذلك قد يخفي طبيعة محتواها - أي الأهمية الكمية ( القياسية ) والبيئية للمادة الموصلة . وعلاوة على ماتقدم ، ففي نظرية الاتصالات ، لا توجد صعوبة تطبيق النماذج المأخوذة على علم السياسة فقط ، ولكن يضاف الى ذلك أن بناء النموذج لا يخدم الغرض الذي يستخدم من أجله في العلوم الاجتماعية . والنماذج تبني عادة لتفسير الظواهر المعقدة على أسس بسيطة ولكن ، في حالة نويتش . فإن النموذج نفسه قد أصبح معقدا لدرجة أنه بدلا من المساعدة على فهم الظاهرة فإنه يؤدي الى طمسها . وثمة صعوبة أخرى وهي أن كثيرا من الاسس مأخوذة من الهندسة ، ولكنها لا تستخدم بواسطة نفس أصحاب نظريات الاتصال اليقظين من أمثال نويتش بالمعنى الفني الدقيق . ودائما ما تختلط تلك الاصطلاحات بالمصطلحات المستخدمة في الحياة العامة . مما يؤدي الى فشلها في نقل المعنى المرغوب . وهكذا تعاني النظرية من انتكاسات خطيرة في المستوى البنائي وفي الامور الجوهرية . فهي تفشل في تحديد البنيات الصحيحة اللازمة للتعامل مع تدفق المعلومات المتعلقة بالتغير والتحول والتنمية

السياسية . وعلى أي حال ، فإنه في المستوى المادي يعرض المدخل أكبر عدد من الصعوبات . ويعلق أهمية بالغة على الشكلية والعقلانية الزائدة . بينما تكون عمليات اتخاذ القرار الحقيقية في الحياة السياسية متميزة بطبيعتها وليست معبرة عن العقلانية التي يطلبها دويتش من تلك القرارات .

#### خامساً: ندرة استخدام نظرية الاتصالات في البحث التجريبي :

إذا ما حاول المرء أن يضع العملية موضع التنفيذ . فإن الصعوبات تزداد وضوحاً . وأن الدرجة العالية لتحديد الأدوار التي يتطلبها النظام نادراً ما تتحقق في الحياة الحقيقية . وأن قنوات نقل المعلومات والبنى التي تشكلها ليست رسمية .. وأن الإجراءات التي تحكم عملية الظواهر السياسية لم تتحدد بعد . وحتى الاتجاه للهدف ليس دائماً واضحاً أمام صانعي القرار ، وكذا مفهوم الاتجاه الذي يجب أن يوجهوه إليه ، أو الاستراتيجية التي ينبغي عليهم اتباعها لتفسير الهدف ، إذا ما افترضنا أنهم يملكون الوسائل الضرورية لتحقيق التغيير المنشود . فليس من المستغرب ، إذن ، إلا تستخدم نظرية الاتصالات إلا نادراً في البحث التجريبي . وحتى في حالة دويتش ، يمكننا أن نقول أنه توسع في النظرية وقدم من ثنائياتها كل التميز الفكري الذي يتمتع به ، ولكنه لم يطبقها تجريبياً ، فالإتصال ، كما هو واضح حتى بالمعنى المعتاد للإصطلاح ، ينجز دوراً هاماً في الشؤون الدولية وحتى في السياسة الداخلية . وإذا ما كان تدفق المعلومات سلساً وكان جهاز اتخاذ القرار في وضع يسمح له بالاستجابة والتفاعل مع هذا التدفق بطريقة بناءة ، فيمكن حل كثير من المشكلات . ولكن ليكن مفهوماً بوضوح أن الاتصالات في مجال السياسة تعني شيئاً مختلفاً عن الاتصالات في مجال الهندسة . وفي مجال السياسة لا تقتصر المشاكل على مشكلة الإتصال . فهي مشكلة اتصال وفهم في نفس الوقت . وحتى لو نقلت الرسالة بدون تحريف ، فقد يكون هناك خطأ في تفسيرها . ولا تقتصر المشكلة على نقل المعلومات بالمعنى المحدود

للمصطلح . ولكنها مشكلة المعرفة بالمعنى الواسع . وقد كان شانون وونر - رغم ادعاءات ونر الكثيرة - كانا يحاولان حل المشاكل المصنوعة في نطاق محدود جدا من الاتصالات . وكانا مهتمين أساسا بالترتيب والسيطرة على الآلات ، وعلم الضبط في أفضل حالاته يمكن أن يكون طريقة للنظر الى الآلات ومفهوماً للسيطرة والتنظيم . والوحدة الشكلية الأساسية في علم الضبط هي التحويل transformation . فالعامل ، يعمل على آلة ، يحدث تغييراً يسمى إنتقالات . ولكن العامل والآلة والانتقال، كلها مؤشرات بسيطة في التحديد ، وفي العلوم الاجتماعية ، على أي حال . نادرا ما يمكن أن نحدد الحقائق لأي « عامل » بذاته .

ويتناول علم الضبط سلوك « آلة محددة » ، آلة تتصرف بنفس الطريقة كما تعتبر تحولا مغلقا وحيد القيمة . ولكن الآلة وحيدة القيمة ، تستطيع التحرك الى مرحلة واحدة فقط واذا ما أمكن تثبيت الظروف وحالة الآلة . يستطيع المرء أن يحدد الحالة التالية التي سوف تتحرك نحوها . وتحاول نظرية الاتصالات أن تستخدم هذا التشابه بين الآلة ودراسة العلوم الاجتماعية . فالآلة تعادل محول الطاقة ، وتصبح المدخلات في الآلة أجهزة الباراميتتر . وتعتبر العناصر في الجهاز مضاعفة Coupled وأن هذا الازواج يعمل في كلا الاتجاهين . ويعطي اسم التغذية المرتدة . ويمكن تخيل أن النظام السياسي يمتلك كل هذه الخواص وعلى هذا يصعب فهم كيف تصبح الحكومة مع كل المعلومات الموجودة في العالم - تصبح في موقف يتجه للهدف حتى لو كانت تعرف تماماً على بعد أي مسافة يقع الهدف ( اذا افترضنا أن المسافة يمكن قياسها ) وماذا ينبغي عليها أن تفعل للوصول اليه ( اذا افترضنا ثانية أنها على

دراية بما لها وما عليها - امكانياتها وحدودها ) .

سادساً : عدم اهتمام العلماء الاجتماعيين بنظرية الاتصالات :

من السخرية أن نلاحظ أن العلماء الاجتماعيين لم يهتموا بالانصات الى التحذيرات التي وجهها لهم مبتكر ونظرية الاتصالات « أن مفهوم التغذية المرتدة ، كما أشار أشبي « بسيط وطبيعي في حالات بدائية معينة ، كما انه مصطنع ومادته ضئيلة للغاية عندما تزداد الاتصالات بين الأجزاء تعقيدا » وفي ميكانيكا التحكم الآلي ، عندما يتصل جزءان ببعضها بحيث يتأثر أحدهما بالآخر ، فان خواص التغذية المرتدة تعطي معلومات هامة ومفيدة عن خواص الكل ، ولكن عندما يرتفع عدد الاجزاء الى أربعة . فان كلا منها يؤثر في الثلاثة الآخرين وعندئذ يمكن تتبع عشرين دائرة داخلها . فإن معرفة خواص الدوائر العشرين لا تعطي معلومات كافية عن النظام وإذا أقتبسنا مدلولات علم الميكانيكا إلى ميكانيكا السياسة ، نجد أن ، النظام السياسي بدرجة معقولة من الثقة لايتيسر تحليله من وجهة نظر التغذية المرتدة المتصلة بالاجزاء المترابطة . وقد قام أشبي بالمثل بوصف سوء الاستخدام الذي يمكن ان يوضح فيه مفهوم الاستقرار . وعندما تكون الظواهر بسيطة . كما هو الحال في غير السياسة . فان الكلمات مثل « التوازن » والاستقرار تكون ذات قيمة . وهذه التحذيرات لم يلتفت لها العلماء الاجتماعيون . وقد تم تطبيق مفهوم التغذية المرتدة على مجتمعات بأكملها من ثانيا البحث عن دوائر محددة للتغذية المرتدة في تلك الكليات المعقدة . والمفترض أن ينتهي الى لا شيء ومع ذلك ، يقال أنها أحسن استراتيجية لتطوير معرفتنا بالنظام . فليس من المستغرب - تأسيساً على ذلك - أن نرى أنه سواء تعلق الأمر بنظرية المعلومات أو بنظرية علم الضبط فليس لهما تأثير مباشر على علماء السياسة ، رغم أن

عدداً من الدراسات قديم على عمليات الاتصال . ويعتبر عمل نويتش من أبرز الأعمال ، ولكنه لا يزيد عن كونه مقترحات ويثير نمودجه عدداً من الأسئلة الهامة حول أداء الحكومات ولكن يقدم مساعدة بسيطة جداً في الاجابة عليها ، والأسئلة هامة جداً ويمكن اثارها فى علم الضبط . وإذا عرضنا آراء « فارما » بصوره أسط فاننا نجد أن علم الميكانيكا يهتم بعلاقة القوة بالحركة وبالتالي بديناميكية - آلية - عالم الطبيعة وعلاقات القوى بالسكون. والسكون فى الأجسام هو حالة أتران لجسم معين يعامل قوة أو مجموعة من قوى خارجية تحول نون تحركة بعوامل أخرى . فماذا يعنى ذلك على صعيد عالم السياسة ؟

من ثنايا الملاحظة والمقارنة - فى عالم السياسة - يتم الكشف عن حركية - ديناميكية - من قوى تختفى وراءها نشبه علاقة الديناميكا بالاستاتيكا فى عالم الفيزياء ، مثال ذلك فى عالم الاقتصاد جرت محاولات علماء الاقتصاد التقليديين منذ أواخر القرن الثامن عشر ، وهم يصورون علم الاقتصاد من خلال المفاهيم الفيزيائية والبيولوجية وهو مايشبه مفهوم الميكانيكا ومفهوم الأتران .. وبالمثل حاول علماء الاجتماع والسياسة التجريديون بالملاحظة والمقارنة ضرورة وجود حاكم ومحكومين فى أى مجتمع انسانى ، وإذا كانت دراسة الظاهرة السياسية قد أوضحت أن جوهر السياسة فى الانسان قوامها علاقة الأمر بالطاعة ، فان حالة الأتران هنا تعنى وجود حاكم ومحكومين كبديل للفوضى فى المجتمعات .

أما تفسير مصطلح «الضبط» السياسى فانه ينصرف إلى ظاهرة الانقسام إلى حاكم ومحكومين وهو مايحقق حالة من الأتران بدلاً من الفوضى بما يتبعها من الاستمرار الهادئ فى الداخلى والأمن فى الخارج وهو ما يطلق عليه اصطلاح

« الضبط السياسي » - كما يطلق عليه ذلك عالم السياسة العربي الدكتور محمد طه بدوى - وهى ظاهرة سياسية ثابتة تعنى التميز بين الأمرين والمطيعين بسبب الاحتكار الفعلى لادوات العنف فى الجماعة لحساب الأمر الذى يحقق الانضباط يهدف السلام الاجتماعى فى الداخل وأين الجماعة فى الخارج . ويرتبط التحليل السابق بشأن نظرية الاتصالات ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بنظرية « الدور » التى تتمثل فى وجود نماذج سلوكية متميزة من ثنايا تصرف البشر بأساليب مختلفة يتم التنبؤ بها على اساس « الهوية » الاجتماعية ومن أبرز الباحثين الذين تعمقوا فى تنظير « مفهوم الدور » بالتركيز على دراسة سلوك أشخاص معينين بنواتهم داخل أطر معينة وافتراضات عديدة لعل من أهمها تأكيد « نظرى » - بضم الميم وفتح النون - على ان بعض الممارسات السلوكية تتم محاكاتها وتعتبر صفة مميزة لافراد معينين ، وأن الادوار ترتبط - فى الغالب - بمجموعات من الافراد الذين تجمعهم « هوية مشتركة » ، وغالباً ما يكونون على دراية بالادوار التى تستمر جزئياً - منخرطة فى نطاق انساقا اجتماعية ، وأنه يجب تعليم هؤلاء الاشخاص ادوارا - أو بالأحرى تنشئتهم اجتماعياً وسياسياً ، أما الباحثون العرب فانهم يميلون إلى تعريف « الدور » بأنه متابع لأفعال متعلمة يقوم بها شخص معين فى موقف تفاعلى ، إن الدور يتحدد باعتباره الممارسة السلوكية لحقوق وواجبات موقع الفرد فى المجتمع ولعايير المكانة أو المنزلة الاجتماعية المتمثلة فى مجموعة من « الرموز » فلفظة « دور » تعنى ضمناً مجموعة من الاساليب المعتادة لانجاز أعمال معينة أو وظائف محددة فى موقف اجتماعى معين ، فالدور - من وجهة النظر العربية - ينحصر فى إنجاز مجموعة هدف معين بأساليب « اعتيادية » فمفهوم الدور ينحصر - من وجهة النظر العربية - فى ممارسات سلوكية متميزة تتعلق بمركز اجتماعى بذاته فى الاستمرار والثبات النسبى .

## مداخل صناعة القرار والانتقادات الموجهة إليها

هناك مداخل تضع عملية صنع القرار في بؤرة التحليل السياسي وضع اسسها ريتشارد ث سنايدر Richard C. Snyder وزملاؤه بعد الحرب العالمية الثانية ، ويمكن مناقشة ذلك من ثنايا الاعتبارات الآتية :

اولا: التحليل الاستاتيكي « الساكن » :

ميز سنايدر بين التحليل الساكن المتبع حتى ذلك الوقت لدراسة السياسة بواسطة أصحاب المذهب لوظيفي البنائي . وأصحاب نظريات الانظمة ، وادعى أن تحليل صناعة القرار ، المبنية على تحليل العمليات . كان قادرا على التعامل مع المواقف المتحركة . ويستطيع التحليل الاستاتيكي الساكن أن يعطي معلومات عن طبيعة التغيير بين نقطتين زمنيتين وعن الظروف التي يحدث فيها التغيير ، ولكن ليس عن أسباب التغيير أو كيفية اظهاره للعيان . وتحليل العمليات ، من ناحية أخرى، لكونه اتحادا بين الزمن والتغيير ومهتم بتتابع الأحداث ( السلوكية ) حيث شملت دراسة التغيير العلاقات والاحوال . وفي محاولة لدفع تفسير المفهوم خطوة أبعد، أشار سنايدر أنه يمكن ايجاد نوعين من تحليل العمليات أحدهما يتناول التفاعل والآخر إتخاذ القرار. ويرى أن تحليل العمليات ، يمكن أن يصف ويقيس العلاقة بين موقفين ولكنه لا يستطيع أن يفسر لماذا ظهر الموقف بشكل معين . ويمكن أن يتم ذلك بواسطة تحليل إتخاذ القرار . وقد وصف سنايدر تحليل إتخاذ القرار كجزء مما وصفه رايت ميلز Wright Mills بالبحث الجزئي الاجتماعي في مقابل البحث المكروسكوبي وأطلق عليه مرحلة شكلاً من أشكال تحليل العمل الاجتماعي . والعمل كما عرفه بارسونز وشيلز . بدورهما ، كان يعتمد ذلك على الوجود التجريبي المتمثل في الأهداف ، الوسائل والموقف. ويحاول سنايدر أن يذهب

أبعد من بارسونز موضحاً أن تحليل اتخاذ القرار يحتاج الى مدخل لعلم الظواهر وليس الى مدخل بارسون ، بمعنى أنه لا يفترض مثل مدخل بارسون نمطاً عقلائياً ولا يحاول أن يفرض معايير المشاهد على الممثل . ولقد قوبل سنايدر باكتشافه لدرجة أنه خرج بتطبيق واسع للمدخل وادعى أنه قابل للتطبيق ليس فقط على المواقف الدولية فحسب وإنما لدراسة العمليات السياسية ككل .

ثانياً: عدم ظهور مفهوم لصناعة القرار في الإدارة العامة :

شكى سنايدر أنه برغم مرور قرن على الاهتمام بالسياسة العامة Public Policy وبرغم تطوير النظرية والتحليل المنظم في ميدان الإدارة العامة فلم يظهر مفهومًا مثيرًا لصناعة القرار ، والكلمات مثل السياسة ، الهدف ، القرار ، وصناعة القرار كانت تستخدم على نطاق واسع ولكن لم يهتم أحد بتحديدتها تحديداً كافياً أو يصل الى إجماع حول معناها . وقد كان Simon و Barnard من بين السابقين في ميدان الإدارة العامة اللذين أصرا على أهمية القرار في المؤسسات الإدارية . ولكن أحدهما لم يحاول أن يحلل العمليات الفكرية الداخلة في وصف وتفسير سلوك اتخاذ القرار . وأن الكتابة الموجودة عن هذا الموضوع كانت ضحلة نوعاً ما . وقد اشتكى سنايدر من توفر صفحات تلو صفحات كتبت في جوهر القرارات وعن الاعتبارات التي يتم من خلالها اتخاذ القرار ، ولكن ما كتب عن تحليل القرار وصناعة القرار كان يسيراً للغاية . وعلى هذا الأساس ، كان المدخل يكتسب قوة . فبالإضافة لما كتب في الإدارة العامة . فقد كان يستخدم على نطاق واسع في دراسة السياسة الدولية . وكما في الإدارة العامة . فقد شملت الإدارة الدولية التي تستأثر بقدر كبير قدراً كبيراً من الكتاب على الطريقة البنائية . ولكن ليس عن عملية صناعة السياسة الخارجية، ونفس الشيء حدث في ميدان التاريخ

الدبلوماسي ، كما طبق المدخل أيضاً على تحليل صناعة القرار عند القضاة ، وعلى الوكالات التنظيمية وعلى العمليات التشريعية وفي تنايا فروع علم الاجتماع السياسي . وفي دراسات الحالة Case Studies لصناع القرار . ويرى سنايدر أن المدخل نو أهمية في تحليل سلوك الجماعات التي خارج الحكم . ولأنه قضى عدة سنوات في مثل هذه الأمور . فقد كان سنايدر مقتنعا أن البحث كان « واحدا من عدة مداخل تكميلية أساسية لدراسة السياسة » وأنه قدم ، عونا كافيا لبعض المشاكل التحليلية الرئيسية لعلم السياسة لتبرير استثمار جوهرى للطاقة الفكرية من جانب بعض الباحثين .

**ثالثا : تحليل متغيرات الموضوع :**

نستطيع أن نبدأ دراستنا لمدخل صناعة القرار بتحليل لبعض المتغيرات المتصلة بالموضوع . ويبدأ سنايدر بالفكرة البسيطة التي تحوى : (أ) يتم انجاز كل الاعمال السياسية بواسطة أناس مجردين و (ب) أنه لو أردنا أن نفهم ديناميكية هذا العمل فاننا نكون على استعداد لان نرى العالم ليس من وجهة نظرنا ولكن من خلال المسؤولين عن اتخاذ القرار (ج) وأنه عن طريق أعلاء حكم الفرد وتبني الهدف الممثل فى تحليل دقيق للعمل . فان اتخاذ القرار يقع في قلب العمل السياسي ، ومن ثم فانه الوحيد الذي يوفر ذلك التركيز الرئيسى الذي نستطيع أن نجمع تحته العوامل السياسية والمواقف والعمليات بقرض التحليل .

وتأسيساً على ذلك فمن الاهمية معرفة أن فهم العمل السياسى فهما صحيحا يتطلب (أ) من الذي اتخذ القرارات الرئيسية التي أدت ظهور عمل معين و (ب) تقييم العمليات الفكرية التي يصل صانعوا القرار لقراراتهم باتباعها .

**رابعاً: الدوافع . أنواعها وتأثيرها :**

بتحليل العوامل التي تؤثر في صانعي القرار والتي تعطي بنية ومحتوى لاختيارهم . فيقسم سنايدر تلك العوامل الى ثلاثة أنواع من الدوافع - هي المحيط

الداخلي . المحيط الخارجي ، عملية اتخاذ القرار ، فالمحيط الداخلي هو المجتمع الذي يتخذ الموظفون القرارات من أجله ويشتمل المجتمع ، بالإضافة للرأي العام ، الحث على القيم الرئيسية . والخاصية الرئيسية للتنظيم الاجتماعي ، وبنية ووظائف الجماعات ، الأنماط المؤسسية ، العمليات الاجتماعية الرئيسية قبل ( التطبيع الاجتماعي للبالغين وتكوين الرأي ) . والتقسيم والتخصص الاجتماعي ، ويتكون المحيط الخارجي من أفعال وردود الدول الأخرى ( أى صانعي القرار فى تلك الدول ) والمجتمعات التي يعلمون من أجلها والعالم المادى. ان هناك عمليات اتخاذ القرار - التي تتولد داخل التنظيمات الحكومية التي يكونون جزءا منها. ويرى سنايدر أن عملية صنع القرار تنقسم إلى ثلاثة أقسام فرعية : (١) مجالات الكفاءة . (٢) الاتصال والمعلومات و (٣) الدفع . وهى تشمل الادوار . المعايير والوظائف داخل الحكومة بشكل عام والوحدة الخاصة التي تصنع القرار ، وتأسس على ذلك ، فان اطار صناعة القرار يضم مجموعة معقدة ومتشابهة من العمليات الاجتماعية والسياسية والنفسية - ولكى تدرس دراسة جيدة فقد نادى سنايدر ، على غرار علماء السياسة التقليديين ، باستعمال عدد كبير من المفاهيم المستخدمة فى علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى وعلم النفس. والتي من ثنائياها يمكن تحليل مدركات ودوافع وخبرات وأعمال صناع القرار.

#### خامساً: متغيرات صناعة القرار :

برغم أن تطبيق مدخل سنايدر فى مجال العلاقات الدولية، كان مليئاً بالامكانيات الهائلة التي تخدم مجالات أخرى فى علم السياسة ، أوضح سنايدر متغيرات صناعة القرار . وان النولة كانت تعتبر العامل الاول فى السياسة الدولية وكانت تبذل محاولات لفهم تصرف النولة ، فى ضوء الحقائق الموضوعية والتاريخية والسياسية والفنية للنولة ، وكانت تعزى أهداف النولة ومصادر ساوكها لظروف

الجغرافيا والتاريخ والسياسة والتقنية في موقف معين وكان يفترض مراعاة الظروف الخارجية . وقد تم تحديد أهداف الدولة ومصالحها القومية بالظروف الموضوعية التي حدثت في وقت معين من الزمن .

غير ان الاهتمام كان ضئيلا بتوضيح أنه مهما كانت موضوعية هذه العوامل فان سلوك الدولة كان في الحقيقة ، سلوك صناع القرار وكان يعتمد على كيفية « ادراك » صانعي القرار لهذه العوامل وكان عمل الدولة يتمثل في عمل موظفيها وأن الموظفين كانوا يعملون كما كانوا يعتبرونه « بالظروف الموضوعية » . وكان من الضروري . تأسيسا على ذلك أن تدرس عملية صناعة القرار بالتفصيل في محيط مشترك من الأوضاع الداخلية والخارجية . كما يراها صانع القرار . وهكذا ربط سنايدر بين الدولة وصناع القرار واعتبر أن صناع القرار يشكلون ظواهر تجريبية . ويجب أن يكون ممكنا للمحلل أن ينزل من عالم التجريد . الذي كان يعتبره سنايدر وحده بعيداً عن تناوله . ويلاحظ عن قرب عالم البشر المتفاعلين ولتناول هذه الحجج ونقدها في مدخل صناعة القرار المبررة والتي لم تبرر .

#### سادساً: العقلانية وعدم العقلانية في صناعة القرار :

مما يلفت النظر أن يتبنى الناقد مدخلين متناقضين : فقد انتقد البعض مدخل صناعة القرار في ضوء عقلانيته الزائدة . وآخرون انتقدوه لسبب تعليقه أهمية كبيرة على عوامل عدم العقلانية . وكلا من خطى النقد لا يمكن أن يكون صحيحا في نفس الوقت ، ونستطيع أن نتناولها الواحد تلو الآخر . فالانتقاد الذي يقول أن سنايدر جعل من عملية صناعة القرار عملية عقلانية جدا مبني على تكاثر التقسيمات والتقسيمات الفرعية في صناعة وصانعيه الذين القرار هم الذين .

- ١ - يزنون بعناية المواقف السلبية والايجابية في التصنيف مناقشة عملية
- ٢ - يضعون أطراً لطرق العمل البديلة . في كل حالة ،

٣ - يهتمون اهتماماً متساوياً بكل البدائل الممكنة .

٤ - يختارون واحداً منها بعناية .

ولم يعني سنايدر أنه يتحتم على صانعي القرار أن يمروا بكل هذه العمليات .

وكل ما قصده هو أن الموظفين - من الأفضل - أن يتوافر فيهم الآتي :

١ - يكون لديهم فكرة ، بوعي أو بدون وعي ، عن الأهمية النسبية لعدة قيم ،

٢ - يكون لديهم بعض المفاهيم ، سواء كانت واضحة أو غامضة ، عن الوسائل المتاحة

للوصول لتلك القيم .

٣ - يكونون مشغولين ببعض الجهد ، مكثف أو مبسط ، لربط الوسائل المتوفرة لديهم

بالأهداف التي يسعون لتحقيقها .

٤ - عند نقطة ما يكون عليهم أن يختاروا بديلاً ، قد يكون مفصلاً وقد يكون

مضطرباً ، يتعلق بنوع العمل الذي يتواءم مع الموقف الذي يواجهونه . وطالما أن

العدد الكبير من التقسيمات والتقسيمات الفرعية كانت قد تم مراعاتها فإن

سنايدر يقترح على صانعي القرار أن يهتموا بكل واحد منها ، فقد كان الكثير

يعتمد على بعد نظرهم . وإذا ما اعتقدوا أن المحيط الخارجي كان أهم من المحيط

الداخلي ، فقد وضعوا ذلك في الاعتبار أو العكس . وما أراد سنايدر أن يقوله هو

أن كلا من المجالين الداخلي والخارجي يجب وضعها في الاعتبار عند اتخاذ

القرار .

**سابعاً : البحث عن خواص الشخصية :**

أوضح فريق آخر من النقاد فيما يتعلق بمدخل صناعة القرار أنه يتطلب أن

يتقدم الباحث كمحلل نفسي هاو لكي يبحث عن خواص الشخصية والتحيزات الخاصة

والدوافع غير المحكومة الكامنة خلف سلوك الموظفين في توجهاتهم وقد خرج سنايدر

على طريقته لكي يشرح في تحليله للسياسة الخارجية أن كثيراً من سلوك صانع

السياسة يمكن تفسيره بون الإشارة للعوامل المفرطة في الحساسية ( مثل ما حدث له في الكلية ، أو علاقته الحالية بزوجه أو طموحاته في العمل ) . ويوضح سنايدر أنه بينما لا يستطيع دارسو السياسة الخارجية أن يتجاهلوا العامل الدافعي ، اذا ما أرادوا أن يفسروا سلوك العاملين الدوليين المجريين ، فانهم لا يحتاجون بالضرورة للاهتمام بسلسلة من الدوافع التي تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول ذلك الذي يكتسبه الموظف من خلال العضوية والمشاركة في مؤسسة صناعة القرار .

في حين يتمثل القسم الثاني في سلسلة واسعة من الخبرات السابقة خلال فترة الطفولة والمراهقة والذي أطلق عليه سنايدر تابع الدوافع فالمهم هو الدور الذي يمارسه الموظف في التنظيم الهرمي الإداري ، والعوامل التاريخية التي تحكم سياسة النولة الخارجية وعلاقة الأحداث الخارجية والالتزامات القائمة والخطط المستقبلية للحكومة هي أكثر أهمية من العوامل والدوافع المتصلة في دور صنع القرار ، تلك المشتقة من العملية التنظيمية التي تبرغ عن الالتزام بالاتفاقات والقيم التقليدية ، وتلك الفطرية في الاهداف التي نتجها السياسة لتحقيقها . وبمعنى آخر ، فان الدوافع السياسية للعاملين تنجز دورا هاما في عملية صناعة القرار أكثر من الدوافع الشخصية .

#### ثامناً : اهمال البيئة الخارجية :

انتقد المدخل كذلك من زاوية اهمالة البيئة الخارجية وتأكيد الزائد على زوايا مضادة تماماً . ويتمثل الانحراف الوحيد لسنايدر في اعتبار الأحداث في المحيط الدولي كمحددات جوهرية لعمل النولة . ولكنه لم يستبعد دور الأحداث والاتجاهات في الداخل أو داخل الوكالات الحكومية . فاذا كانت البيئة الداخلية هي التي تمارس تأثيرا أكبر على صناعة القرار ، فان الباحث يحاول أن يفحصه . ولكن عليه أن يضع في الاعتبار آثار الدوافع الخارجية على صناعة القرار - وأن يتبعها - من خلال الاتصال والعملية التنظيمية - من البداية عند استجابة النظام . واذا ما علق باحث ما أهمية

أكبر في بحثه على البيئة الداخلية أو الخارجية كل على حساب الآخر ، فان ذلك يكون خطأ الباحث وليس خطأ المدخل .

تاسعاً: وأخيراً: عدم التوصل إلى نظرية مقنعة لصنع القرار :

وثمة انتقاد أكبر بشأن صلاحية مدخل اتخاذ القرار ثم التركيز على فشله في التوصل إلى نظرية مقنعة ويقدر سنايدر قائمة ضخمة التصنيفات الفرعية ولكنه لم يتمكن أن يضع منها كلا مترابطة ، يتم عمله على أساس نظرية فقط . كما أنه عاجز عن اقتراح القوة الملزمة للمصادر المختلفة لصناعة القرار . أو تأثيراً للبيئة الداخلية والخارجية والتنظيمية حيث أنها تتباين من موقف لآخر ، أو التفاعل بين تلك البيئات المختلفة . ونترك سنايدر يفسر ذلك من ثانياً معرفته .

« منطقية الظواهر غير المعروفة التي تعبر عن نفسها . ولفت الانتباه لمقدمات منطقة جديدة ومفاهيم مبتكرة، ولكنه لم يحدد متى ولا أين ولا كيف تستخدم . وقد اقترح مشاكل يمكن البحث فيها بطريقة مثمرة ولكنه لم يقدم خطوطاً إرشادية مادية عن كيف يتقدم الباحث » . ان تصنيفات سنايدر تقف معزولة بعضها عن بعض . فهو يلحظ وجود ضرورة النظر لمصادر الدوافع الداخلية والخارجية ولكنه لا يوضح كيفية تشجيعها . وعلاوة على ذلك . فانه يبدو متفائلاً بأن . أن دراسات السياسة الخارجية عبرت الآن مرحلة الاستيعاب وأصبحت ناضجة متسائلة في نفس الوقت عن السر في عدم بذل محاولات جادة لبناء نظرية في مجال صناعة القرار حتى في السنوات الأخيرة عندما بلغت دراسات السياسة الخارجية درجة النضج .

وعموماً يمكن ان نتخلص من عرضنا السابق أن نقص بناء النظرية ، على أي حال ، لا ينتقص من الجهود المبذولة مالم يتكون من عدد من الدول المجردة ومطلب غير حرج لتفسير سبب واحد بذله سنايدر في مجال السياسة الخارجية والسياسية الدولية . ومن الحقيقة الموضوعية ، ويفضل آراء سنايدر ، فقد تم الاتصال الى عالم يتم التأكيد

فيه على أهمية الموارد البشرية من حيث الكيف ، وعلاوة على ذلك ، فإن اصطلاح صنع القرار قد أصبح مقبولاً ليس فقط في مجال السياسة الخارجية ولكن في العمليات السياسية كذلك . ولم يخطيء روسينو عندما قال أن مدخل صناعة القرار قد دخل الآن في عملية تحليل السياسة الخارجية . وقد كتب قائلاً « العادات التي تحداها قد الغيت والعادات الجديدة التي اقترحها أصبحت مندمجة في الافتراضات العاملة للمارسين لدرجة أنها لم تعد في حاجة الى تعقيد أو تحديد الصياغة الاصلية التي تخرج منها » . وقد أصبح الباحثون الآن في وضع يسمح لهم باقامة واختبار الفروض حول سلوك الدول على السرح الدولي . وهم أحرار في اختيار أسلوب التظاهر ويتبعون منطق نظرية المباريات Game Theory . وفي نفس الوقت . فالحقيقة هي أن الجهد الجاد الوحيد الذي بذله لتطبيق المدخل على البحث التجريبي لا يزال هو نفس الجهد الذي قام به سنايدر بالتعاون مع بعض زملائه . ولاينفى ذلك أنه لازال هناك نقد آخر لمدخل صناعة القرار . والذي يشترك فيه نموذج الاتصال في البحوث الاعلامية ، وهو أنه يهتم بتحليل العمليات أكثر من نتائج القرارات وكما أوضح روبنسون وماجاك Ma-jak ، فانه من بين أهم واجبات دراسات صنع القرار هو مد البحث لسلسلة ناتج العملية . وحتى الآن فان الجزء الاكبر من تحليل القرار كان ينصب على « داخل العملية » وليس على علاقة العملية بنتائجها ، وقد فسر ذلك بحقيقة أن عملية صناعة القرار نفسها تكتسب تعقيداً متزايداً في المجتمع الحديث وفي الأنظمة السياسية ، بينما سلطة اتخاذ القرار ليست موزعة بين مستويات منفصلة - محلية ، رسمية . واتحادية - وأفرع مستقلة ، ومؤسسات ووكالات حكومية ، ولكن البيروقراطية نمت في كل مكان كما امتدت قنوات الاتصال والتاثير لعدد كبير من الافراد والجماعات خارج الحكومة ، والتي تمارس بعض الضغط عليها ، كما ان فرانكل Frankel لم يخطيء عندما يقول « لكي يتم انجاز عملية صنع قرار فان من يقومون بصنع القرارات الرئيسية ويسبب تخلفهم لا يعرفون أنهم يصنعون تلك القرارات . وتكون النتيجة نوعاً

من التنصل من المسؤولية المنظمة تنتج عن قرارات وأفعال المسؤولين العديدين . وهذه الاتجاهات تجعل مهمه تتبع عملية القرار أكثر تعقيدا ، وبطبيعة الحال . تعترض عملية تطوير نظرية صنع قرار شاملة . وبالتالي تظل « نظرية » صنع القرار كما هي الآن . ويمكن أن تعتبر على أحسن الظروف بأنها تتكون من مجموعة من التقسيمات التي تشكل « مدخلا » أو « خطة » تتكون من عدة بيانات تحدد العلاقة بين المتغيرات ، وليس نظرية بأي حال .

وبعد . فإن اتساع دراسات صنع القرار ، وأهتمامها بتفاعل العمليات الفكرية والاجتماعية والعمليات الأخرى التي تضم أجزاء كبيرة من المجتمعات ، هو الذي يجعل من الصعب القيام بمهمة هذا الجهد الهائل لبناء النظرية حول مداخل اتخاذ القرار .

## نظرية المباريات Game Theory المفاهيم الرئيسية للنظرية

يمكن إجمال المفاهيم الرئيسية لنظرية المباريات فى النقاط الاساسية الآتية سواء ذلك بالبحث السياسى أو البحث الاعلامي فى مجال الرأى العام .

### اولاً: تطبيق النماذج الرياضية على الدراسات السياسية :

أن المفهوم السائد والمسيطر على أصحاب التفكير العلمي بين علماء السياسة المحدثين هو نظرية المباراة . أو « نظرية المباريات » . كما تسمى أحيانا . لأنها تعرف « بمجموعة من الافكار تتعلق بأساليب قرار عقلانية في مواقف من الصراع والتعقيد والتنافس . وعندما يبحث كل مشارك أن يضاعف مكاسبه ويقلل خسائره » . فان نظرية المباريات تركز على تطبيق النماذج الرياضية على الدراسات السياسية الاعلامية . ولكنها تطورت في العشرينات بواسطة إميل بوريل Emil Borel . فقد اعتبرت كممارسة فكرية شيقة الى أن قام جون فون نيومان John von Neumann

وهو عالم رياضي . بتطويرها كمحاولة لمعالجة المشكلة الكلاسيكية التي تتعلق بتحديد السلوك وقد وضع جون فون نيومان مجلدا بالتعاون مع أوسكار مورجنستون Morgenstern ، في مجال أو «العامل» العقلاني . ولكن لم تشتهر النظرية الا بعد أن أطلق عليه «نظرية اللعاب والسلوك الاقتصادي عام ١٩٤٤ ويعود الفضل في ادخال النموذج وتطبيقه لدرجة ما على علم السياسة الى Haward Ralito R. & Ducan Huce . وعلى أي حال . فقد استخدمت النظرية على نطاق أوسع في مجال السلوك فيما يتعلق الائتلافى الوزاري والسلوك القضائي وفي مواقف الصراع في السياسات الدولية . حيث يكون دعائها الرئيسيون كابلان Mortan A Kaplan وريكر Willam H. Ricer وشلينج Thomas C. Schelling

ثانياً: اصل نظرية المباريات :

أن نظرية المباريات ، ترجع في أصلها الى ألعاب الردهة مثل الطاولة والبوكر أو البردج ، التي يكون بها عناصر صراع واضحة ، وعناصر اتخاذ قرار . وتلعب بواسطة لاعبين أو أكثر بحيث يكون قرار اللاعب متعلق بقرارات الآخرين . وتكون النقطة الرئيسية . على هذا ، هي تبعية القرارات بين مختلف اللاعبين المشتركين في اللعبة . في موقف من هذا القبيل ، حيث يهتم كل لاعب بكسب اللعبة وأن لاعبين أو أكثر ينبغي أن يختاروا ويحددوا افضليات تتعلق بنتائج هذه الاختبارات، فيلزم أن يتواقر لديهم بعض المعرفة بالاختبارات المتاحة أمام . والتي يقوم بها كل منهم والاداء الذي يقوم به اللاعبون الآخرون في عمل اختباراتهم . ويتمثل صلب ألعاب الردهة Parlour games في أنه لا يمكن لأي لاعب أن يتخذ قرارا بمفرده : وأن اختياره يقوم بعمله أحد اللاعبين يعتمد تماما على الاختبارات التي يقوم بها اللاعبون الآخرون .

### ثالثاً: التعرف على وجهات نظر اللاعبين الآخرين :

إذا عدد اللاعبين يزيد على الاثنين ، فانه يتحتم على كل لاعب أن يحدد اختياره بعد التعرف على وجهات نظر اللاعبين الآخرين . وينبغي عليه أن يبذل جهداً لكي ينظر للمشكلة من وجهة نظر شخص آخر ، وبدون ذلك لا يكون في موقف يسمح له باتخاذ قرار لنفسه . ويجب أن يبني كل لاعب قراره على ما يتوقع أن اللاعبين الآخرين سوف يفعلوه . وهكذا ، يصبح الموقف ذا أهمية فعلية وتحد فكري ويصبح الانسجام ، تأسيساً على ذلك ، هو فن اللعبة . اذ يجب أن تكون الاختبارات التي يحددها اللاعبون منسجمة ليس فقط مع ما يتوقعونه من الاختيار ولكن أيضاً مع ما يتوقعه الآخرون من هذا الاختيار . ومن ثم تصبح نظرية المباراة « هي الدراسة الرسمية للتوقعات العقلانية المنسجمة التي يستطيع المشاركون الحصول عليها من اختيارات الآخرين ويكتب شوينيك قائلاً « ان النموذج الرياضي لدراسة بعض مظاهر صنع القرار الواعي في مواقف تشمل احتمالات الصراع أو التعاون ، يتعامل مع العمليات التي تكون فيها وحدة صنع القرار تتمتع بسلطة جزئية فقط على العوامل الاستراتيجية التي تؤثر في بيئتها » . ففي كل المواقف . حيث ينبغي اتخاذ قرار يتعلق بالآخرين - في حالة القادة المشغولين في المعارك ، والدبلوماسيين المشتغلين بالمساومات والمفاوضات ، والسياسيين الذين يحاولون أن يؤثروا على الناخبين ، والمشرعين الذين يبذلون الجهود لتنظيم الجماعات أو الائتلافات السياسية . فان نظرية اللعبة يكون لها دور تقوم به . وان التشابه بين المباريات واستخدام نظرية المباريات في العلوم الاجتماعية عادة ماتكون محددة جيداً . وأن يكون لها عدة قواعد ظاهرة كافية . حيث تكون المعلومات المتوفرة لدى اللاعبين محددة في كل نقطة . ويكون نظام التسجيل كاملاً .

### رابعاً: عناصر النظرية :

قد نبدأ بتفسير بعض المفاهيم المرتبطة بنظرية المباريات . ففي البداية هناك لاعبون .

أو صناع القرار . فقد يكونون أفراداً أو مؤسسات . وكل لاعب يعتبر كيانا عقلياً ذا أهداف محددة جيداً . ويكون تحت تصرفه بعض أنواع الموارد . التي يستطيع بمساعدتها أن يتقلب على القوى التي يتنافس أو يتصارع معها ، وتصف قواعد اللعبة كيفية استغلال تلك الموارد . والقواعد في الألعاب العادية تتسم ببعض الفهم الراسخ أو البيانات اللفظية التي تصف السلوك المقبول من جانب اللاعبين . ولكن القواعد في نظرية اللعبة تختلف عن ذلك - فهي موضوعة بواسطة أناس ذوي قوة كافية لتطبيقها من ثم يوجه أهتمام بالغ لمضامين قواعد الموارد وليس لمتطلباتها الوصفية . ومن ثم ، يمكن تحديد قاعدة اللعبة بأنها توزيع الموارد والامكانيات الاستراتيجية المتاحة لكل لاعب لاستغلال هذه الموارد . ويجب أن تحدد القواعد في ضوء الموارد التي يكون اللاعبون فيها على استعداد لاستغلالها . فالقول التي تملك الأسلحة النووية ، على سبيل المثال قد يتوفر مفهوم ضمني بأنها لن تستخدمها ، وفي هذه الحالة لا تكون هذه الأسلحة جزءاً من « قواعد اللعبة الدولية » . ولكن في حالة ما إذا كان هناك تهديد باستعمالها ، كما كان الحال في كوبا عام ١٩٦٢ عندما هددت عملية تسليم الصواريخ الروسية طراز ICBM ذات الرؤس النووية . بتغيير التوازن الدولي النووي في كل أنحاء العالم . يمكن أن يعامل هذا التهديد على أنه محاولة لتغيير « القواعد » وتقبيدها . كما فعل كينيدي عندما أصدر الأوامر للأسطول الأمريكي بمحاصرة الجزيرة.

ويفترض في نظرية المباريات أن ينشغل اللاعبون باختيار البدائل ، من أن لآخر ، والتي يطلب منهم أن يستخدموها في حالات قادمة . وهذه الحالات المستقبلية توصف بأنها نتائج للعبة . فالنتيجة تكمن عادة في العلاقة بين اللاعبين والجائزة أو الهدف الذي يسعون نحوه . وفي ألعاب معينة مثل الطاولة . يمكن أن تكون هناك ثلاثة نتائج محتملة - بالتحديد مكسب . خسارة أو تعادل ، ولكن في الألعاب

الآخري يمكن أن يكون هناك عدد أكبر من النتائج . ويمكن أن تعرف السلسلة الكاملة للنتائج المحتملة بالاهداف وفي الالعب الصناعية . مثل الطاولة . البردج أو البوكر . فان مخترع اللعبة يصمم سلسلة صغيرة من الاهداف . محدودة في العدد والاتصالات الممكنة . ولكن في الحياة الحقيقية لا يمكن ملاحظة هذه الحدود . وان للهدف المرتقب من كل لعبة نظرة خاصة أو مكافأة لكل لاعب . ويوصف ذلك في نظرية المباراة « بالفائدة » . وفي الطاولة فان أكبر عائد هو المكسب . على الرغم من أنه قد يشمل كميات كبيرة من الجوائز النقدية أو البطولة الدولية أو المحلية . ويكون التعادل أحسن ثاني عائد والخسارة تكون الاحتمال الثالث . ويحاول صاحب نظرية اللعبة أن يحلل الاستراتيجيات التي يستطيع اللاعبون أن يضاعفوا بها عائدهم . أي . يقترّبون من النتائج المفضلة بقدر المستطاع .

خامساً: الاستراتيجية هي صلب مفهوم النظرية :

تعتبر الاستراتيجية هي قلب مفهوم نظرية المباريات . فهي نفترض العقلانية في سلوك اللاعبين ( حتى رغم أن صانع القرار العقلاني أو اللاعب قد يكون تشكيلا نظريا أو كياناً صناعياً ) . وان الفرض الكامن خلف نظرية اللعبة . على أي حال . هو أن اللاعب ليس فقط عقلانيا تماما ولكنه مدرك من تلقاء نفسه بالأولويات في اغراضه وأن تتوفر له معرفة تامة بالاستراتيجيات المتاحة لتحقيق العائد . ويكون مشغولا تماما بمحاولة مضاعفة عائده بطريقة تتمشى مع تكوين عائدته الشخصي أو في ترتيب الافضليات . وكما قال رالف جولدمان Ralf M. Goldman ان الاستراتيجية هي « برنامج شامل للاعمال يتخذه اللاعب لكي يحقق نتيجة مرغوبة أو مجموعة من النتائج تحت ظروف معاكسة أو صراعية » وتتكون الاستراتيجية من كل الخطط المختلفة المحتملة المتوفرة لدى اللاعب لكي يحدد ماذا سيفعل بعد ذلك .

ويتضمن الفرض أن اللاعب ، لكونه عقلانيا ، يمكن أن يعمم استراتيجية تغطي

كل الاحتمالات الممكنة . مهما كانت هذه المواقف محتملة في الحياة الحقيقية . فهناك العديد من الاحتمالات التي توضع في الاعتبار حتى في لعبة الطاولة . حتى رغم أن النتائج محددة بثلاثة . ولكن هناك ملايين الطرق التي تنفذ بها اللعبة .

والبوكر ، الذي يعتبر نسخة أخرى من اللعبة ، يضم قالباً يحتوي على ١٧٢٨ صنوقاً وأن « حساب أحسن استراتيجية واحدة لكل لاعب بنسبة دقة تصل الى ١٠ ٪ قد يتطلب بليونى عملية ضرب وجمع » وبجانب الفكرة الرئيسية للاستراتيجية . هناك أفكار أخرى متصلة . مثل استراتيجيات الحد الأدنى والحد الأقصى Maximum stratages التي تشتمل على اللاعب الذي لديه أدنى حد من المخاطر ويسعى لتحقيق أكبر عائد على قرض أن العدد النهائي للاستراتيجيات الممكنة يتوفر لكل لاعب . أو استراتيجية نقطة المزج التي يحصل فيها كل من الفريقين على نفس العائد .

#### سادساً: وجود أكثر من نظرية :

هناك في الحقيقة . أكثر من نظرية للمباراة . والتي تقترح أنواعاً مختلفة من البنيات للعوائد المتاحة . وبشكل عام . يمكن أن يوجد (١) ألعاب لشخصين صفرية النتائج (٢) ألعاب لشخصين ليست صفرية النتائج . (٣) ألعاب صفرية النتائج بدون أشخاص و (٤) ألعاب ليست صفرية النتائج بدون أشخاص .

وفي النوع (١) يوجد لاعبان وان ما يكسبه أحدهما تساوي ما يخسره الآخر بحيث يكون اجمال النتائج للاعبين صفراء . وفي النوعين (٢) و (٣) . التي تشمل شخصين أو أكثر في اللعبة . قد يقتسم اللاعبون الناتج بشكل ما ولا يتحتم أن يتساوي ما يكسبه الشخص مع ما يخسره الآخر : ومثل هذا البنية سوف تتطلب أن يكون العائد قابلاً للتقسيم وأن يطبق مبدأً للتقسيم . وفي النوع (٤) حيث يوجد ثلاثة لاعبين أو أكثر . فان قوة اللعبة تطور عدداً كبيراً من الملامح الجديدة . ويصبح ممكناً

للاعبين أو أكثر أن يتعاونوا ضد الآخرين بتجميع مواردهم واتخاذ قرارات جماعية أثناء اللعب . وفي أثناء اللعب قد يتكون نوع من الائتلاف . الذي قد يقلل عدد الخصوم. ولوصف هذا في نظرية اللعبة بعملية . « تعصب اللاعبين » ضد لاعب المقدمة لكي يقللوا من فرص كسبه . وإذا ما اجتاح الائتلاف للمساعدة فيحتمل أن يؤدي « العمل » بمساعدة أحد اللاعبين الآخرين . حتى ولو اضطر أن يدفع سعرا عاليا للاعب الذي يضمن له المكسب . وان عضو الائتلاف قد يخطط كثيرا مع اللاعبين الآخرين ، وبهذا يجعل فرص الفوز مؤكدة تماما . من ثم يصبح التحالف لعبة داخل اللعبة ، يقوم فيه اللاعبون بممارسة القواعد لكي يعززوا الاتفاقات ويبعدوا الاعضاء الأقل اختبارا من الانشقاق استجابة لعروض أفضل من اللاعبين المنافسين وتظهر الألعاب من هذا النوع في تشكيل حكومات الأغلبية في الأنظمة الديمقراطية . الرئاسية والبرلمانية على السواء فالشخص الذي يسعى لرياسة الجمهورية قد يسند منصب نائب الرئيس لشخص يؤيده لزيادة الفوز بالرياسة . أو أن يدخل زعيم الحزب السياسي في تعاملات مع زعماء آخرين . أو حتى مع أعضاء الأحزاب السياسية الأخرى ويعطوهم أماكن في الوزارة بهدف الحصول على الاغلبية المطلقة .

ولكي تطبق نظرية اللعبة . يجدر بنا أن نبدأ بتمييز واضح بين جزأها . أولاً . هناك الجهاز الرياضي الرسمي . الذي يعتبر مجردا تماما . ورمزيا وبدون أي علاقة ضرورية بالعالم التجريبي . ثانياً هناك جزء « النظرية » الذي يتكون من قواعد الاتصال التي تربط عناصر النموذج الرسمي ببعض الظواهر التجريبية المعينه . وكل اصطلاح يستخدم في المناقشة وكل بيان عام أو نظرية بسيطة يكون لها معنيين متميزين ( أ ) خلال اطار الجهاز الرسمي . و ( ب ) خلال الاطار التجريبي الذي يطبق عليه النموذج الرسمي . على سبيل المثال . « فالائتلاف » يعني من الناحية التجريبية الاتفاق بين لاعبين في لعبة ما ولكن من الناحية الرياضية فانه يعز عن اختلاف قالبين

. أو « الحركة » تعنى من الناحية التجريبية عملا يقوم به اللاعب أما رياضيا فانها تعنى صفا أو عمودا من الرمز المنظم . والمبدأ العام الذي تجدر ملاحظته في تطبيق نظرية اللعبة هي أن يبدأ الشخص دائماً بالنموذج الرسمي ثم يحاول أن يحدد المعنى الدقيق للمصطلحات من خلال الاطار المطلق بواسطة النموذج .

### بعض تطبيقات النظرية في علم السياسة

عندما نتناول تطبيق نظرية المباريات في علم السياسة ، فاننا نجد أن أفضل توضيح هو الذي قام به كابلان . وسكينج وريكر ، الذين حاولوا تطبيقه في مجال السياسة الدولية فضلا عن السياسة الداخلية . ويصف كابلان تحليل اللعبة بأنه « أحسن اداة متاحة لتحليل مشاكل الاستراتيجية » ويعتقد أنه لو استخدم استخداما صحيحا ، فإنه « يحتمل أن يزيد من فرص استغلال عن « استراتيجية » . ولكن تحليله الخاص في كتابه « النظام فصول عن « استراتيجية وبراعة الدولة » حيث كان متوقعا أن يتناول العمليات في السياسة الدولية » لا يؤيد ادعائه . ففي فصلين بين ثلاثة مشاكل للتطبيق . فإنه ينتهي بمناقشة فنية ترتبط بطريقة غامضة بصنع لقرار التجريبي . ويصعب القول عما اذا كان كابلان يعني أن تكون مناقشة للموضوع دليلا لصانع السياسة أو مجرد اقتراح للوسائل التي يستطيعون بها معرفتهم في بعض الأغراض . وما يقدمه كاقتراحات للاعمال السياسية هو مجرد تعميمات ناتجة عن عقل دقيق وليست نتيجة لأي بحث تجريبي . مثال ذلك قوله : « اذا لم يكن عند أحدهم النية للدوافع . فليس من الحكمة المخادعة يعمل التزام محدد » أو « أنه من غير الحكمة أن نجعل البيانات ذات القصد أكثر تحديدا من القصد في تنفيذ المباحثات » - هذه العبارات لا تحتاج لمساعدة نموذج رياضي معقد لمساندتها .

ان الأسلوب الفج غير المترابط الذي يكتب به كابلان لا يؤيد ادعائه عن أهمية النظرية . وفي الحقيقة ، فإنه قد يرى أن يترك النظرية للرياضيين . وقول ان قليلا من

علماء السياسة يملكون معدات رياضية أو الوقت لحل المسائل الرياضية في الاستراتيجية ، وبالتأكيد فانه لا يمكن تطبيق نظرية اللعبة على الظواهر السياسية بالطريقة التي حاولها كابلان ، فكما أوضح ميهان « أن مصيبة كابلان الرئيسية هي الرغبة في الاستفادة من نظرية اللعبة بطريقة لا يمكن تبريرها في الوقت الحاضر » وان صعوبة ، أو حتى عدم امكانية إشباع الافتراضات التي تكمن خلف تطبيقات النظرية قد عرفت من جانب كتاب آخرين أيضاً ، فكما أوضح أناتول رابورت ، فان نظرية اللعبة التطبيقية يجب أن توفر حلولاً للمشكلات الحقيقية وأن المشكلات الرئيسية يصعب تناولها من خلال قالب المباراة . والمدخل كله مبني على مفهوم العقلانية الذي لا يبدو أنه يعمل بفاعلية ، حيث أن عمليات التطبيع الاجتماعي أو المعايير الثقافية لا يمكن أن تخرج عن الاعتبار وإنما تكمن الصعوبة في تصور الموضوع في حقيقة أن عدد الحركات حتى في أبسط المواقف التجريبية عادة لا يمكن تخيله . والطريقة الوحيدة لتطبيق نظرية اللعبة لكي نخدم متطلبات الاستقصاء السياسي يتم بتوجيهها لأغراض الأخرى - وهذا ما فعله سكلينج ، في دراسته عن الصراع وريكر ، في دراسته عن الائتلاف - أحدهما باستخدام مفهوم نظرية اللعبة كأداة توضيحية والآخر باستخدامها كقاعدة للاستقصاء في الظواهر التجريبية . وبينما أعترف العالمان بالولاء الكاذب لنظرية اللعبة ، فقد حولها تحولا جذريا لدرجة أنها فقدت جزءاً كبيراً من شكلها وتماسكها وأصبحت أكثر نفعاً للدراسات السياسية .

وكما فعل كابلان ، فقد قام ريكز بتطبيق نموذج نظرية المباريات على فهم السياسة الدولية . والنموذج الذي استعمله هو مباراة بدون أشخاص مجموع ناتجها صفر ، الذي يفترض لاعبين عقلانيين ، ومعلومات صحيحة ونتائج جانبية أو مساواة بين اللاعبين . وقد أدخل تعديلاً بسيطاً على مفهوم العقلانية - بمعنى أنه لا يملك معلومات صحيحة ولكنه يبني تحليلاً على حالة المعلومات واثاحة في نظام في وقت

محدد . وكان هدفه الأساسي من تطبيق نظرية المباراة في السياسة الدولية هو أن يكتشف بعض مبادئ اللعبة التي تحكم عملية تكوين الائتلاف . وقد طبق ريكر ثلاثة مبادئ رئيسية قام بتطويرها من نموذج نظرية اللعبة على البيانات التجريبية أو التاريخية . وهذه المبادئ هي : مبدأ « الحجم » . المبدأ « الاستراتيجي » ومبدأ « اختلال التوازن » ان فهمه لمبدأ الحجم قد دفعه لاستنتاج أن محاولات تكوين ائتلاف ليست موجة لمجرد تضخيم نفسه . ويظل حجم الائتلاف كبيراً بالدرجة التي يعتقد صانعوا القرار أنها تضمن المكسب . ويعتمد ذلك أيضاً على المعلومات المتاحة التي تتعلق بمبادئ الائتلاف المتعددة . وإذا لم يحدث أن تكون المعلومات كافية فعندئذ يكون هناك اتجاه لجعل الائتلاف أكبر من المسموح به من جانب الموقف . ويعتبر مبدأ المعلومات في نموذج ريكر نتيجة طبيعية لحجم المبدأ وتستخدم أبعد من ذلك في فحص العمليات الداخلية في تشكيل الائتلاف . وتبدأ الائتلافات . كما أوضح ريكر « كائتلاف بدائي » ثم يتطور من خلال اكتساب أعضاء تخصص لهم « قواعد جانبية » وعندما يتكون « إئتلافاً بدائياً » فإن الأعضاء الخارجين عليه والذين يخشون عدوان هذا الائتلاف وسرعان ما يشكلون « إئتلافاً بدائياً » آخر . ولكن الهدف تحويل « الائتلاف البدائي » الى « ائتلافاً رابع » . فكيف يتم ذلك ؟ هنا يأتي دور المبدأ الاستراتيجي . فالاستراتيجية مطلوبة لمضاعفة احتمال النجاح بتحويل « الائتلاف البدائي » الى ائتلاف رابع . وإذا ما وضع الائتلاف البدائي في موقف متميز استراتيجياً بمعنى أنه يستطيع أن يحقق مكاسب أكثر لأعضاء ، فهناك احتمال أن ينتصر الائتلاف . وهذا ، بطبيعة الحال ، يعتمد على افتراضات أن : (١) لن ينسحب الأعضاء من الائتلاف الذي انضموا اليه فعلاً و(٢) المكاسب العائدة عليهم لن تخفض بدون موافقتهم . و(٣)، هناك مبدأ خلل التوازن . فالنموذج المختار غير ثابت ويتقصه الاتزان ، وحتى لو تحقق توازناً مؤقتاً فإنه سوف يزول بسرعة . وقد حاول ريكر . بهذا ، أن يوضح أنه من الخطأ افتراض أن السياسة . لكونها عقلانية ، تكون

بالضرورة . وفي تشكيل الائتلاف ، يوجد دائماً عنصر عدم الاستقرار وعدم التوازن . وفي هذا الخصوص ، يناقش ريكز مصادر عدم الاتزان ووسائل تحقيق الاتزان بفحص العوامل الخارجية الداخلية التي تؤثر عليه . ويتجه نزعته الأساسية لصالح الاعتقاد أن العوامل الداخلية أكثر أهمية . ويكتب قائلاً . « عندما يسقط القادة ، الرجال والأمم على السواء ، فإنه يبدو لي أن الحقائق في حسابات القادة أنفسهم . اسرافهم ويحثهم المستميت عن السلطة . وتمسكهم بها واحتكارهم لها كما يقول هونر ، هو العامل الاساسي في تفسير الموازين ( القوة ) . اذا كان الامر كذلك ، فعندئذ يكون جهاز القرار في حالة عدم توازن حتمي ومطلق » .

وهناك عالم سياسة بارز آخر طبق نظرية اللعبة في السياسة الدولية بفاعلية أكثر من كابلان وريكر وهو سكلنج . ويعتبر عمل سكلنج « اسهاماً جوهرياً لتطوير نظرية اللعبة ومثال جيد على فائدة ما يسمى مدخل النظرية للعبة » لدراسة المشاكل السليسة » . وبينما نرى سكلنج يتنوق مميزات تطبيق نظرية اللعبة على الأقل في القرارات العقلانية للعاملين الذي يبنون قراراتهم باستمرار على الاختبارات التي يقوم بعملها الآخرون : فقد قام بتعديل النظرية . وفي الحقيقة فإن سكلنج يبحث عن نظرية لعبة يمكن أن يطبق بفائدة أكبر بواسطة عالم الاجتماع ، ومن ثم ، فإنه على استعداد للتخلص عن الكمال الشكلي ودقة النظرية لكي يجعلها ناقصة . وقد اقترح سكلنج بعض التغييرات الأساسية في تقسيم الألعاب ، تقسيم الانتقالات وأسس التفكير الاستراتيجي . ويقدر ما يتعلق الموضوع بتقسيم الألعاب ، فإنه يعتقد بأن النموذج يصر على الألعاب السابقة علي الصراع . ولكن اذا كنا نحاول أن نفهم السياسة الدولية . فأننا لا نستطيع أن نهمل الحقيقة التجريبية التي تثبت أن مفهوم الصراع الصرف أو الائتلاف الذي يفترضه نموذج نظرية المباراة ، ليس له وجود في الحقيقة . فالصراع الصرف والائتلاف البحث . في الحقيقة . هما طرفي الاستمرار . فمعظم

العلاقات الدولية تشتمل على درجة من الصراع وقدر معين من الاعتماد المتبادل . ولكي تتعامل مع موقف حقيقي من هذا النوع . لقد أدخل سكينج مفهوم ما يسمى « بالألعاب المساواة » أو الانتقال المختلط » وعند ممارسة هذه الألعاب ، فإن العمليات الفكرية المستخدمة تختلف تماما عن العمليات اللازمة للألعاب الصراع الأخرى أو التعاون . ولكي تميز هذا النموذج من النموذج الشكلي الذي يطلق عليه الشكل النهار أو الشكل « العادي » للعبة . وتشمل دراسة الشكل الموسع دراسة كل اختبار خاص في أداء اللعبة ويدخل في نطاقها العوامل النفسية التي تحدد اختبار القرد . وحتى ادراكه . « وتعريفه » للموقف الذي يتم فيه عمل الاختيار .

وقد وطد سكينج مدخلا جديدا لمفهوم « الانتقال » . ويختلف تقسيمه للانتقالات عن التقسيم الشكلي المجرد للنظرية التقليدية للعبة . ويضع الجوانب النفسية للاختبار في الاعتبار . ونحن نعرف بالفعل . كما يرى سكينج ، الكثير عن السلوك البشري أكثر مما تفترضه نظرية المباريات . أي أن الرجل أكثر من مخلوق عقلائي .

وليس هناك من سبب يدعو لعدم استغلال هذه المعرفة في دراسة تحركات التقسيم . وقد أدخل سكينج الاصطلاحات الشائعة مثل « اصدار التهديدات » « اعطاء الوعود » . « التخلي عن المبادرة » . « تحديد الاصدقاء والأعداء » . « سلطة الندب » . « قبول التحكيم » . الخ في مفهومه للتحركات بواسطة الإدارة البسيطة التي هي النظر الى تلك المصطلحات كبدائل لمكافأة الفرد لنفسه . وقد حاول سكينج أيضاً إدخال تغييرات في أسس التفكير الاستراتيجي . وأن اختيار الاستراتيجية . في رأيه ، يعرف بعبارات تجريبية وليس بعمليات شكلية بحتة . ويضم كجزء عام في الدراسة . جهداً لفهم الدافع المختلط للعبة . وعلى هذا يكون سكينج قد اثرى نظرية اللعبة بإدخال الخبرات البشرية المعقدة في عمليات صنع القرار . وقد

أصل سكلنج في طريقة تفكيره انماط التفكير الكافية خلف نظرية اللعبة . ومع هذا ، قد لا يكون من الخطأ أن نقول أنه كان ينبغي أن يسهم كثيرا في فهم مشاكل الاستراتيجية في الصراعات الدولية حتى ولو لم يسمع عن نظرية اللعبة .

## التقييم Evaluation

ان نظرية المباراة مبنية على افتراضات معينة تحتاج لتقديم دقيق . على الرغم من أنها مرت بتغيرات معينة عند استخدامها من جانب دعاةها الاوائل . ولكن الاقتراضات ذات طبيعة شديدة الارتباط بالنظرية لدرجة أنه يصعب الابتعاد عنها تماما ويمكن إجمال نقاط تقويمها فيما يأتي :

اولا: أنها تفترض أن صانعي القرار عقلانيين تماما . وأخلاقيين في قراراتهم وأمامهم معلومات سليمة متاحة . فهل هذا ممكن في الواقع ؟ ان أحسن اللاعبين في الطاولة والبرج يحتل أن تتوفر لديهم معلومات خاطئة مثل المعلومات الصحيحة تماما . أو يكون لبعضهم فكرة ضعيفة وللبعض الآخر ذاكرة قوية أو يكونون ارتجاليين في اختبارهم أو منطقتين . ولكن المحلل في لعبة السياسة يمكنه أن يتعامل مع موقف مبني اما على معلومات صحيحة أو معلومات غير صحيحة أي أن وجود الذاكرة الجيدة وعدم وجودها . المعلومات السليمة والمعلومات غير السليمة . الحساب السليم وعدم وجود الحساب السليم - ويستطيع أن يتعامل مع موقف تتوفر له بعض الخواص أو تقيضها . وحيث أن هذا الموقف غير موجود . فان الاتجاه لدى المحلل هو أن يعزى للوحدة التي يقوم بدراستها اما ذاكرة قوية أو لا ذاكرة على الاطلاق أو بأخذ موقف توفر ذاكرة في نصف الموقف وينسى كل

شيء نصف الوقت . ويعرف أنه ينسى كل شيء ، ويكون ذلك معروفا للشريك أيضاً

ثانياً : وهذه النقطة قد أوضحها جوزيف فليتشر - وهي أن نظرية المباراة لا تهتم باخلاقيات الشخص ولكن ما يسميه « باخلاقيات الموقف » فاللاعب يهتم بالنتائج وليس بالعمليات الوسيطة . وبالاستراتيجية التي يختارها شريكه وليس بماذا يختار هذه الاستراتيجية الخاصة . بمعنى آخر . فاللاعب لا يهتم بشيء الا بنتيجة الاختيار . والدوافع ووجهات النظر تظل خارج الاعتبار . والكذب . والقتل . أو العنف يمكن الحكم عليها بنتائجها وليس على أساس القوانين المطلقة « فالرادع القوي » على سبيل المثال ، مع مضامينه المرعية ، وأمنه الفعلي تناوله بشكل ما بطريق « أخلاق الموقف » وبشكل مختلف تماما والاخلاق التقليدية . وأنها ليس نظرية المباريات وحدها هي التي تفترض أن « أخلاق الموقف » يعتبر « كاخلاق الموقف التي تحتاج لنظرية اللعبة » ، وهناك صعوبة في تحديد المجال الذي ترتبط به النظرية . عندما نتكلم عن النظرية الاقتصادية أو النظرية الاحصائية أو نظرية صنع القرار فاننا نميز بين النظرية ومجالها وهو تنتسب نظرية المباراة .

ثالثاً : العلاقة اذن ، بين الرياضيات ، ونظرية المباريات وعلم السياسة اذا كانت هناك علاقة على الاطلاق . أو كما يقول شويك ، أحد علماء السياسة النظرين والذين يحيلون للتحليل اللفظي ؟ وان التأكيد الزائد على الرياضة والأساليب من جانب فريق من أصحاب نظرية المباريات وعلى المحتوى الجوهرى لعلم السياسة من جانب الفريق الآخر هو الذي أدى الى هذا الجدل العقيم الذي لا ينتهي بين

المجموعتين . فمن جهة ، ينظر الرياضي أو عالم الطرق بكبرياء شديد ومن وجهة أخرى يعتبر عالم السياسة إلى الخطة الرياضية الشكلية كلفته . ويتركز الخطأ في أن كل من الفريقين يؤكدان بشدة على وجهة نظرهم . فعالم السياسة نو الاتجاهات الرياضية يعتقد أن نظرية اللعبة لا تنفصل عن أي فهم لظواهر السياسية . بينما عالم السياسة الذي يعارض استخدام التماذج الرياضية يعتبر الجهد المبذول في ذلك جهداً ضائعاً .

ويعد - فانه نظريات المباريات ليست دراسة تجريبية لكيفية صنع القرارات ولكنها نظرية استنباطية للاحوال التي يجب أن تتناولها قرارات لكي تواجه المتطلبات منطقياً . لهذا السبب . فان بعض الكتاب يرى أنها مجرد اطار للتحليل وليست نظرية.

### خاتمه حول الاتصال :

#### مفهوم الاتصال :

يشير مفهوم الاتصال إلى العملية التي عن طريقها يتم ارسال واستقبال الرموز وتتمثل عناصره في المصدر والرسالة والقناة والمستقبل والتغذية الراجعة والبيئة ، ويقول أبسط فان الاتصال هو العملية التي يقوم المشاركون خلالها بتأسيس المعلومات والمشاركة فيها مع بعضهم البعض من اجل الوصول إلى فهم متبادل . ويعتبر الاتصال أداة لدفع التنمية السياسية في الدول النامية على المستويين الفردي والمؤسس واداة رئيسية للتغيير السياسى وصنع رجل الدولة ذى الأفكار الجديدة والمؤهل لدفع التجديد الدائم فى المجتمع . وفى هذا السياق فان بروز مؤسسات الدولة يعتمد فى جزء كبير منه على دفع الاتصال بين عناصر المجتمع المختلفة ، ومن هنا ترتبط بحوث الاتصال ببحوث علوم السياسية التى استأثرت بجهود الباحثين فى السياسة والاعلام على السواء .